

النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"..خاصة بالاعضاء

العدد السادس عشر السنة الثامنة والعشرون أوت (النصف الثاني) ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

بيت ابيض.. و .. دخان اسود

■ يحتل البيت الابيض مكانة خاصة في هذه الايام، حيث تتجه نحوه انظار الشعب الامريكي بشكل خاص، والعالم بشكل عام. فالحملة الانتخابية الشرسة التي تسيطر على اجواء الولايات المتحدة، تلقي بظلالها القاتمة على العالم بأسره، بحكم ما للولايات المتحدة ومصالحها من امتدادات تغطي مساحة الكرة الارضية، وتتجاوزها الى عالم الفضاء، وعلى الرغم من اعتقاد الكثيرين ان السياسة الامريكية الخارجية، خاصة في منطقة الشرق الاوسط، لن يطالها تغيير اساسي بغض النظر عمن سيفوز في الانتخابات، الا انه من الملاحظ ان الاحداث في العالم تتسارع بشكل سافر، وتتاثر بشكل واضح بنتيجة استطلاعات الرأي العام الامريكي حول شعبية المرشحين، بوش وكلينتون.

من الملفت لنظر المراقبين والمتابعين لتفاصيل المعركة الانتخابية على الساحة الامريكية، انها اتخذت، على غير المعتاد، طابعا شخصيا بعيدا عن ابسط القواعد الاخلاقية وأسس المواصفات، التي ينبغي ان يتمتع بها رؤساء الدول، ناهيك عن رؤساء دولة عظمى، او بشكل واضح الدولة الاعظم. ان الخوض في الحياة الخاصة والاتهامات وردها، والاشاعات وتضخيمها، والمس بالروابط العائلية، تكشف طبيعة المرحلة المهترئة، التي وصلت اليها الولايات المتحدة على المستويين الاخلاقي والاجتماعي. ويبدو ان الشعور الامريكي بالعظمة وبالتفرد، اوصلها الى حد عدم الاكتراث بالظهور عارية امام اتباعها وعبيدها في العالم. وخطورة هذا الانفصام الاخلاقي، يكمن في تطبيقه على المجالات السياسية والعسكرية. وتكريس سياسة الازدواجية والكيل بمكاييل، تحكمها حالة عين الرضى وعين السخط. وهو ما يبدو واضحا الآن في طبيعة ممارسات الادارة الامريكية في خضم معركة الانتخابات على الساحة الخارجية، وبخاصة ساحة الشرق الاوسط.

من المعروف انه ولاول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، تم تشكيل لجنة رئاسية من الحزبين الديمقراطي والجمهوري، في نهاية عهد الرئيس ريغان، لوضع أسس السياسة الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط، وقد ترأس هذه اللجنة من الحزب الجمهوري لورانس ايجلبرجر، الذي يشغل الآن منصب وزير الخارجية الامريكية بالوكالة.

ومن الحزب الديمقراطي كان الرئيس المشارك هو وولتر مونديل، المرشح الديمقراطي للرئاسة الامريكية ضد ريغان في انتخابات الدورة الثانية. وكان منسق اللجنة التي ضمت ثلاثة وثلاثين عضوا من الحزبين، السيد مارتن انديك مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط. لقد لعب اللوبي الصهيوني الامريكي دورا اساسيا في خلق حالة تطابق للرؤية السياسية للحزبين الجمهوري والديمقراطي تجاه الشرق الاوسط بعد انتهاء الحرب الباردة، وهزيمة الاتحاد السوفياتي (قبل تفككه الى مجموعة الدول المستقلة). ولعبت الانتفاضة دورا هاما في التاثير على صياغة تقرير اللجنة، الذي صدر في ايلول سنة ١٩٨٨ تحت اسم (البناء من اجل السلام). وقد ظل هذا التقرير ولا يزال يعتبر دليل العمل للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط، وبخاصة بعد ان اصبح احد رئيسي اللجنة الرئاسية، لورانس ايجلبرجر، المسؤول المباشر عن تنفيذ هذه السياسة. اضافة الى ان اعضاء الفريق العامل معه الان

البقية ص 22

النهوض الذاتي للحركة المستلزمات المالية

ـ الحلقة الرابعة ـ

■ يتمتع البعد المالي في أية فعالية أو نشاط بدوره الخاص وأهميته الخاصة. وما من شك انه لا يمكن لأي عمل تنظيمي سياسي واسع النطاق ان يقوم بدون المقومات المالية. ومبدأ المقومات المالية الاساسي في الحالة النضالية هو أعلى المجهودات وأقل الامكانيات. أي أن يكون الأساس هو العطاء النضالي الانساني الذي يعتمد على عوامل الحوافز والارادات.

وبالتأكيد الى جانب هذا الأساس الصلب لا يمكن حتى في أكثر الأحوال النضالية عقائدية تجريد الأمر من عنصر المقومات المالية. وعليه فان المقومات المالية هي عامل مطلوب وضروري وواجب ولكن ضمن المبدأ النضالي ذاته، أعلى المجهودات وأقل الامكانيات، وبالتالي الاعتماد على العطاء النابع من الحوافز النضالية للأعضاء وللجماهير بصورة أساسية، أو على الأقل وفي كل الاحوال بدون ركنه جانبا أو الاستغناء عنه أو تهميشه وجعله ثانويا.

ان ركنه جانبا يعني الاستعاضة عنه بالعنصر الآخر أو بالجانب الآخر وهو الجانب المالي، وهذا الأمر يؤدي الى ان تصبح أمور الثورة أو التنظيم السياسي المعني تسير بالاعتماد على الامكانيات المالية بحيث يتواكل الأعضاء، أو تأتي البنية التنظيمية خالية من روح العطاء، بل وربما مشبعة بروح الأخذ. وهو العامل الذي يفقد العمل النضالي روحيته، وذلك البعد من القوة والضمانة في العمق التربوي التنظيمي والجماهيري.

وكل حركة سياسية أو تنظيم سياسي معرض في حالة التراخي أو خطأ المنهج، لأن يصاب بهذه الحالة من روح الأخذ بدلا من روح العطاء، بل ولعل خطأ المنهج القيادي، يمكن أن يؤدي الى حالات من التسيب المالي في بعض الحركات او التنظيمات، حيث ينمو الفساد والاثراء غير المشروع، وتنمو حالات السرقة بصورة من الصور، وربما يصبح بعض الاعضاء ذوي دراية بكيفية الحصول على الاموال بدلا من صرفها على العمل، وبدلا من اداء المهمات والقيام بالانجازات النضالية، وهكذا تتبدد امكانيات نضالية يمكن أن تكون كبيرة وذات امكانيات تراكمية مؤثرة، وتتبدد الامكانيات المالية في غير مكانها وغير احقياتها.

ومن البديهي انه لا يوجد تنظيم سياسي في حالة التراخي المالي أو خطأ المنهج القيادي معصوم عن الوصول الى مثل هذه الحالة.

بل ولابد لنا ان نواجه حقيقة أن حركتنا صادفت بعض السلبيات في الممارسة في هذا المضمار، وهي سلبيات مؤثرة الى درجة لا يمكن انجاز أي نهوض ذاتي في الحركة بدون الوقوف حيالها وقفة علاج حقيقي.

وبغض النظر عن التشخيص وعن المظاهر والظواهر، التي انبعثت عن حالة السلبيات تلك، فان أمر النهوض الذاتي الحركي يقتضي أمرين:

الأول: وهو مواجهة سلبيات الممارسة والمنهج في المجال المالي مواجهة واضحة وصريحة وحقيقية وبلا خوف أو تردد، واتخاذ قاعدة لهذه المواجهة، بحيث يتم وضع المعايير لتنطبق على كائن من كان، ويتحقق بعد الموضوعية والعدالة في آن واحد. فالاصلاح لا يجوز أن يأتي كيديا أو محابيا، والعدالة يجب أن تكون للجميع، ووحدة المعايير هي العدالة بحيث تأخذ كل العوامل والظروف والابعاد حقها.

والثاني: وهو مواجهة مستحقات المرحلة المقبلة، ذلك أننا على أبواب مرحلة قد يختلف فيها كل شيء، وفي كل الظروف سيختلف فيها الكثير. وهنا لابد من أمرين، أولهما وهو مواجهة الوضعية الفردية والمتطلبات الخاصة للأعضاء، والذين يجب مواجهة وضعيتهم. وثانيهما هو صياغة الحياة التنظيمية والمهمات صياغة جديدة، تستلهم المبدأ الأساسي، وهو أعلى المجهودات في مقابل أقل الامكانيات.

علينا أن نبدأ بشكل ناجع بالاعداد لمواجهة احتمالات المرحلة المقبلة على كل المستويات، لكي لا نجد أنفسنا أمام مستحقات تأخرنا كثيرا في حساباتها وبالتالي نجد أنفسنا أمام سلبياتها.

ويجب أن تكون الاولوية للغرض الاساسي في مواجهة مستحقات المرحلة المقبلة، وهو بقاء الحركة واستمرارها وقدرتها على العمل في الظروف الجديدة، وترتيب اولويات الاهتمام ترتيبا جديدا ومناسبا.

يجب أن ندرك أننا لا نواجه تغييرا، يعبر عن حالة من حالات البحث عن البعد الفردي للمسألة. اننا في الحقيقة نواجه مسألة نهوض ذاتي، ومسألة تحقيق الذات، من أجل الاستمرار في الدور الوطني العظيم لحركتنا.

فللبعد المالي أثره على النواحي المتعددة وأولها منهج العلاقات الداخلية وطبيعة الالتزام ونوعيته ومدى احترام الاطر والقواعد والاصول التنظيمية. كذلك فان لهذا البعد آثاره السلوكية والجماهيرية اضافة الى الدور الأساسي الذي يؤديه كمتطلبات لأداء المهمات وانجاز الخطط.

وكل ذلك يحتم علينا وقفة المواجهة لاعادة ترتيب الذات واعادة صياغة البنية والعمل، بحيث نواجه المرحلة المقبلة التي هي من طبيعة أخرى وذات ظروف جديدة وذات قاعدة ـ أخرى أيضا ـ للتفكير.

ومن زاوية ثانية ينبغي علينا ان نعمل ضمن مبدأ الاعتماد على الذات وتنمية الموارد المالية للحركة بالطاقة التنظيمية لها، فلا يكفي أن نعيد النظر بمنهج الصرف بل ينبغي أن نعيد النظر بمنهج الواردات، بشكل يؤدي الى استنهاض الامكانيات الذاتية والاستخدام الأقصى للقدرة الذاتية للعمل التنظيمي على تحقيق الايرادات.

يجب أن يعوض العامل الذاتي بعض نواقص العامل الموضوعي، ففي الظروف التي يتراجع فيها العامل الموضوعي يصبح أي تنظيم سياسي أمام احد خيارين: اما ان يتراجع بنسبة تراجع العامل الموضوعي، او ان يقوم الذاتي بالمعاوضة عن النقص الموضوعي. ومما لاشك فيه ان هذا هو خيارنا. المهم ان تقوم الاطر المركزية بوضع الخطة لكل ذلك وفقا لقاعدة ومعيار موضوعي وعادل ترسيه وتعتمده.

اذن بمواجهة المستلزمات الفكرية السياسية للنهوض الذاتي الحركة والمستلزمات التنظيمية والسلوكية والمالية، تتمكن حركتنا من وضع الاجابات والحلول للمتطلبات التي استدعتها الظروف الجديدة والمرحلة الجديدة.

علينا أن نقبل التطور بل وان نصنعه أو نساعده بكل ما يعنيه ذلك، لان التطور الذي يولد ولادة طبيعية وعلى أساس النظام وفي اطار الوحدة، هو الذي يستطيع ان يحمل الماضي والمستقبل معا. وبدون هذا التطور فان المرحلة ستفرض مقتضياتها وتجعل مقومات الماضي للماضي وحده.

اننا نتطلع الى حركة يستمر عطاؤها ويستمر دورها عبر الأجيال وعبر المراحل والحقب، لكي تؤدي دورها التاريخي. فثمة فارق بين أن تعيش الحركة لمرحلة من المراحل، قد تصل فيها الى انجاز مرحلي، وبين أن تعيش للأهداف التي تتحقق عبر المراحل ■

الانتفاضة

موضوعات من الانتفاضة
- ٢٢ -

المطاردون بين المواجهة والحسابات

■ منذ فترة وقضية المطاردين تطفو على سطح الاحداث اليومية في الارض وذلك لعدة اسباب اساسية، أولها ان ادارةاسحاق رابين ادارة مهووسة بالمسالة الامنية، حتى تكاد تصبح الاساس الفكري والنظري، الذي تنطلق منه حكومته للنظر الى كافة القضايا الاخرى، ومهما كانت درجة اهميتها. والثاني انه في السياق السياسي العام خلال مرحلة المفاوضات الثنائية، يرى الاخوة المطاردون أن الظرف ملائم أكثر من أي وقت مضى لمزيد من العمل الفاعل، وبما يدعم مواقع المفاوض الفلسطيني على مائدة التفاوض، كما يرون ان هذه فترة ملائمة ايضا لطرح قضيتهم (التي نتجت عن العنف والارهاب الاسرائيلي) على اذهان القوى المتفاوضة. وثمة عامل ثالث أدى لاحتلال هذه القضية موقعها الجديد، وتتمثل في المناخ العام الذي ساد صفوف الانتفاضة في الفترة الاخيرة من حيث عودة الاشكال العادية للحياة اليومية الى اكثر من مجال اجتماعي وحياتي، وهو ما يمكن ان نطلق عليه (الانتفاضة في مرحلة التفاوض السياسي)، التي أدت أيضا الى أشكال جديدة من العمل تغاير الى حد ما تلك الاشكال التي سادت في السنوات السابقة، وهو ما يجعل من نقاط التركيز الامني لقوات الاحتلال على موضوعة المطاردين، باعتبارها احد الاشكال العنيفة للعمل الانتفاضي.

اذا كانت الظروف الموضوعية تتحكم بها المعطيات السابقة اعلاه للاخوة المطاردين، فان البحث عن آفاق جديدة للعمل في ظل هذه الظروف يبقى الاتجاه المركزي للاخوة في التنظيم عموما وللاخوة المطاردين على وجه التحديد. ان الميل نحو التطبيع في الحياة اليومية للانتفاضة في بعض المجالات، يفرض من جهة أخرى، على المطاردين، شكلا جديدا من الحركية يغاير الى حد بعيد تلك الاشكال التي كانت سائدة وقت كانت الانتفاضة فيه عامة ومتدفقة في شوارع ومدن وازقة كل مكان من الارض المحتلة، فتلك مرحلة كانت فيها حركة الجماهير في موقع الهجوم، استتبع معها وجودا مباشرا وحيويا للاخوة المطاردين او لبعضهم في صفوف الانتفاضة، وقللت كثيرا من اجراءات الامن التي تفرض ذاتها التزاما عليهم حيث صارت العلاقة بين الانتفاضة في المدن والقرى والمخيمات، وبين المطاردين في الجبال متصلة ويومية، وتجاوزت مرحلة الحذر المطلق التي كانت سائدة قبل مرحلة الانتفاضة. ان الظروف الجديدة تتطلب اولا مراجعة جادة في هذا المجال، وفي العودة المدققة الى اجراءات الحذر واجراءات الامن المشددة في حركة الاخوة المطاردين سواء في الجبال، او في تلك الحركة والصلة مع المدينة او القرية، بحيث لابد أن تعود للضبط الشديد، وللدراسة الجادة التي تؤمن حماية الافراد الى اقصى حد ممكن. ان النزول للمدينة لابد أن يكون للضرورة القصوى ولمن تحدده قيادة المطاردين، بعد أن تدرس واقع وظروف المكان الذي سيذهب له المطارد. على ان لا تتعدى الفترة الزمنية للبقاء في مكان واحد برهة محدودة من الزمن، لا تستطيع خلالها قوات العدو ان تحدث المفاجاة بالحضور. ان هاجس الامن الشخصي والجماعي ليس ترفا في هذه الحالة، بل انه المدخل الصحيح للسلامة الذاتية والجماعية.

أما دور التنظيم في التعامل مع هذه المسالة، فلابد من عودة الى دوره الاساسي والقديم، أي أن يقوم بتأمين كل احتياجات الاخوة المطاردين، حتى لا يتركهم يبحثون بانفسهم عن حاجياتهم وبذلك يعرضون انفسهم للمخاطرة، ان التنظيم اذا لم يفعل ذلك فانه يتخلى عن دوره كادارة واعية ونابهة لعملية النضال باوجهها المختلفة. والتنظيم من جهة أخرى معني بتقديم صورة الوضع الأمني كما هي بالواقع لقيادة المطاردين، ليحددوا بناء على تلك الصورة امكانية ذهابهم لهذه المنطقة أو تلك، او حتى مهاجمة هذه النقطة أو تلك. ان هذه المسالة في منتهى الاهمية ولا تحتمل اي خلاف عليها، لان اي خلل يصيب الاخوة المطاردين من خلال استطاعة العدو ضربهم او اعتقالهم، انما يؤثر على صورة الأداء الكلي للتنظيم الذي ينتمي له المطاردون. كما ان التنظيم وقيادة المطاردين معنيان معا، بكيفية تأمين طرق الامداد الاداري من والى الامكنة المحددة، وكذلك

ما يتعلق بالامور الادارية الاخرى. ويمكن القول هنا ان دور التنظيم حاسم في هذه النقطة الى حد كبير، بما يوفره من جهد، وما يؤمنه من معلومات، وبما يؤدي الى اداء جماعي ناجح ومؤثر.

ان ما جرى في الاسبوع الماضي، من دعوة وجهتها القيادة الوطنية الموحدة، للاضراب تضامنا ودعما للاخوة المطاردين، تدلل على تلك الصلة الوثيقة للعلاقة الجماعية التي تربط بين الاداءات المختلفة للعمل النضالي الواحد، كما تدل على ذلك العمق في التفكير، الذي يذهب الى ضرورة تأمين الحماية الجماهيرية الواسعة للاخوة المطاردين في مواجهة ارهاب قوات الاحتلال... ومن المفيد الاشارة اليه، ان الظروف القادمة ستستتبع عمقا أكبر في تلك الرابطة الضرورية بين وضع الاخوة المطاردين (سلبا وايجابا)، وبين الحركة الجماهيرية الواسعة، طالما أن الهاجس الامني سيكون محور عمل الحكومة الرابينية في المرحلة القادمة، وحتى الوصول الى اتفاق مع الجانب الفلسطيني المفاوض في عملية السلام.

وهو ما يضيف كثيرا الى قيمة الرباط الجماهيري، بحيث لا يجعل حركة المطاردين حركة معزولة عن المناخ الجماهيري العام في الاراضي المحتلة، وبما يفرض طرح قضيتهم على طاولة المفاوضات، والوصول الى اجراءات عملية تمنع لجوء "اسرائيل" الارهاب والعنف ضد المطاردين، او تؤدي الى التخفيف منه على اسوء الشروط.

اذن فان قولنا في بداية هذه الموضوعة (المطاردون بين المواجهة والحسابات)، فانها تعني ضرورة التنبيه الشديد للاخوة المطاردين للظروف الجديدة التي يمر بها مجموع العمل الوطني الفلسطيني، في مرحلة المفاوضات السلمية الجارية حاليا، وكذلك المناخ العام على المستوى الجماهيري، الذي يعود شيئا فشيئا الى المناخ العادي وتطبيع العلاقات اليومية فلسطينيا، وكذلك معرفة الهاجس الامني لقوات الاحتلال في ظل مرحلة رابين الذي يريد أن يقدم رأس الانتفاضة لتكون ورقته الاقوى على طاولة المفاوضات.. ان هذه الوقائع تفرض من جانب آخر على المطاردين بحثا أكثر دقة في مواقع أقدامهم.. وتتطلب أكثر من أي وقت مضى، عيونا مفتوحة ومنتبهة على كل ما يحيط بها لتفويت الفرصة على قوات العدو، وللعمل في الاتجاه الصحيح الذي يخدم النضال الفلسطيني العام، ويقوى من الاوراق الفلسطينية على مائدة التفاوض.. ان اليقظة والتنبيه والاستعداد والتحوط بالاستمرار بالحيطة والحذر، والاصرار في نفس الوقت على دعم النضال الوطني العام يشكل المدخل الملائم لمواقف صحيحة من جهة، ويفوت الفرصة على قوة الاحتلال من جهة أخرى، لان ايماننا جميعا يظل يقيننا، بان الانتفاضة لابد أن تتواصل حتى يتم الاتفاق على كل شيء. وهو ما عبر عنه الاخ الرئيس ابو عمار في مقابلته الصحفية مع صحيفة (اخبار الخليج) البحرينية حيث قال: (الانتفاضة ستستمر، لانها قرار الشعب الفلسطيني وخياره في الوجود والمواجهة، مثلما سنستمر نحن في مباحثات السلام، لانها الوجه الآخر للحق الفلسطيني في الوجود، ولن تؤثر هذه المباحثات باي شكل على الانتفاضة).

حوارات مسؤولة:

ثمة حوارات معمقة ومسؤولة تدور بين الكادر، حول التسوية ومسارها، وحول تفاصيل كثيرة تمس هذا الجانب أو ذاك من تفاصيل عملية السلام، والمهم ان هذه الحوارات لا تغفل حتى وهي تغوص في التفاصيل، عن قراءة الراهن الدولي والاقليمي الذي أدت تفاعلاته الاقليمية والدولية لهذه المعطيات القائمة. كما لا يغفل بعض النابهين من المحاورين على التنبيه، على ضرورة أن تقرأ ضرورة الحاضر أو التزامه بعيون المستقبل. على أساس المعطيات التي تملأ حقائق الراهن الدولي، والتي يبدو أن مسارها في غير اتجاهات الرغبة الامريكية وأقوالها حول النظام الدولي الجديد الأحادي الجانب. ومن ثم يبني اصحاب هذا الاتجاه ملاحظاتهم ضمن المعطيات التالية:

١) ان قراءة الحاضر والالتزام بنتائج اللحظة كما يقول بها، المنتصرون في حرب الخليج (الولايات المتحدة واسرائيل وبعض الانظمة العربية)، انما هي قراءة استباقية وتأسيس على حقائق غير مكتملة، او مساندة لاتجاهات الحياة محليا ودوليا، لأن المستقبل لن يظل أسيرا لنتائج تلك المرحلة، والواقع يضج بأمثلة كثيرة على خروج أو (اخراج) اعضاء كثر من نادي عاصفة الصحراء الى خارج تلك الحلبة أو الميزان. وهذا يعني تأسيسا (بنظرة أو بأخرى) على قاعدة مغايرة لتلك التي كانت لخطة عاصفة الصحراء، ونحو شيء آخر وجديد..

٢) ان دعاوي النظام الدولي الجديد، تكاد لا تصبح حقيقة، الا عند نظامنا العربي، بينما نرى أن حركة الحياة والقوى العالمية حملت وتحمل اشارات لنظام فيه الصراع (الشديد) أكثر من التوافق أو (التسليم)

بمقولة النظام الدولي الجديد بالرؤية الامريكية .. وتكفي نظرة مدققة على اليابان ودول جنوب شرق آسيا بنمورها الاربعة والنمور الصاعدة وما طرح في قمة الأسيان، والنظرة الاخرى حول أوروبا، خصوصا الاجراءات والتعليمات الفرنسية والالمانية ومعها الموقف الاوروبي لالغاء الحوافز المقررة على السلع الزراعية الاوربية.

٣) ان أي قوة تسعى لان تكون القائدة أو (السوبر) في أي نظام دولي مزمع، تفرض الضرورة العالمية عليها، ان تكون متمتعة بمعايير كثيرة على رأسها، قوة اقتصاد كبير نام ومتطور (أصبحت الولايات المتحدة بعيدا عن هذا بدلالات كثر)، ورؤيا فكرية وحضارية وثقافية انسانية شفافة وعميقة (والولايات المتحدة تمثل نموذجا مضادا لكل هذا الابعاد بما رسخته من سلوكيات احتلالية تعتمد القوة والقهر في لحظات تفوقها السابق). فالاقتصاد القوي والفكرة الانسانية المشعة والخاطفة للانظار غير موجودين في المشروع الامريكي للنظام الدولي الجديد، فكيف به يتقدم وعجلاته الاساسية مثقوبة و (مخردقة).

المهم ان محاوري هذا الرأي يرون ان الانسياق وراء ضرورات اللحظة، يحجب وسيحجب كثيرا من معادلات المرحلة القادمة، وهي على رأيهم صاحبة التمييز الاوسع بين ماهو صحيح أو غير صحيح في التجاءات (البعض) منا بناء على ضرورات، هي بالضرورة وعلى أي صورة من الصور، ليست محصلة الواقع الحقيقي ولا المعادلات الحقيقية. ولذلك فانهم يضعون كثيرا من الاسئلة حول جدل الراهن وحول مساحات يمكن أن تستثمر ايجابيا طالما أبعد عن الذهن التشويش المتعمد حول الصورة غير الحقيقية للمعادلات القائمة والتي تفرض علينا الدخول الى تسوية في ظل ميزان قوى مائل بقوة لصالح القوى الامريكية والاسرائيلية.

ولا يفوت أصحاب هذا الرأي.. القول.. بأنهم ليسوا ضد عملية التفاوض، ولكنهم ضد الارضية التي تنطلق منها في حسابات ميزان القوى، ولا يخفون اراءهم، بانه يمكن بروية وحسابات أخرى وعمل على مدى السنوات الاخرى (في ظل تداعي المتغيرات الكونية) ان تقود الى عملية اخرى من التسوية ولكن في شروط جديدة واعتدال في ميزان القوى، ستثبته انكشاف لا منطق النظام الدولي الجديد، ذي المردود الرئيسي على الكيان الصهيوني، وانكشاف أمر دوره حتى بالنسبة للمستقبل.

أما أصحاب الرؤى الاخرى، فيرون، ان اللحظة قائمة والامريكان والصهاينة انتصروا نصرا ساحقا في موضوعتي النظام الدولي القديم (النموذج السوفياتي وكتلة السابقة) وفي حرب الخليج، التي أثبتت ان امريكا هي الأمر الناهي، والتي تريد الآن، اثبات ان لها معيار واحد في النظر الى القضايا الدولية وعلاجها، ويرون انها جادة في خلق نظام اقليمي جديد، انطلاقا من التسوية المطروحة للصراع العربي الصهيوني، (وهنا تحدث الاختلافات بين محاوري هذا الاتجاه، في تحديد المقدار او الكم. الذي يراد الذهاب له) وان كان اغلبهم يرون ان العصر الامريكي حقيقة، ولانه كذلك، فمقاسمة حليفه الاستراتيجي ولو بمنظاره بعض (حقوقنا) يعتبر مكسبا كبيرا، ويضيف بعض النابهين من هذا الاتجاه، ان بالامكان ان يؤسس عليه تفضيلا اذا اختلت الموازين الدولية أو الاقليمية. ويقول بعضهم ربما في مجال التأثير أو نفاذ الصبر (وهل يمكننا أن نحصل أفضل مما هو مطروح). ويضيف البعض الآخر بنزق (كل شيء انتهى وعلينا أن نقبل اليد المحدودة لنا؟! ولو بالفتات.

وثمة رؤية ترى في الذي يجري، انه اغتنام للفرصة المتاحة، كأمر لابد منه، لانه لا بديل آخر، ولانه، وهو الاساس في وجهة نظرها، حيث ترى أن مشاركة العقل (الفلسطيني والامكانيات اليهودية يدا بيد يمكن ان تبتدع المعجزات في المنطقة، وبما سيترك آثارا مادية عظمى على الواقع الفلسطيني يغطي كثيرا حجم العذابات التي تعرض لها في نصف القرن الماضي، ويقولون، لنترك السلام يغمر وطننا، فانه وحده الكفيل بهدم كثير من الديناصورات التي كتمت وتكتم الانفس في منطقة الشرق الاوسط. فالسلام يظل المدخل، لمعطيات جديدة وحقائق جديدة، كلها خير وتطور أكيد!! (ونحن لا نعرف من أين يأتون بكل التأكيد احتراما للمنطق العلمي) على حقائق هي بعلم المستقبل ولا نقول بعلم الغيب.

كل تلك الاراء قيلت، ولها انصار في هذا المجال او ذاك، ولكن الكل يجمع على حقيقة لها ثقل حاسم في التوجهات كلها، وهي حقيقة التهاوي في الوضع العربي، بل ان تعبير الزمن العربي الرديء، يكاد لا يكفي توصيفا لحالة التراجع والتنافر التي تضرب في كل الوضع العربي، ولذلك فان الاقطار الصغرى في الوطن العربي تبدو متأثرة اشد التأثر من وراء هذا الواقع العربي البائس، وخصوصا تلك البلدان التي تتأثر تأثرا واسعا بمعطيات الميزان القومي العام، مثل فلسطين ولبنان على وجه الخصوص .. ومن جهة اخرى، فان الامور

الكلية في المنطقة اتخذت مسارها، لحظة قبولها لعملية التفاوض ان تبدأ، مما يطرح مهمة اساسية الان وعلى كل القوى السياسية المختلفة، وهي ان تعمل كل من موقعها بما يؤيد المفاوض العربي والفلسطيني، وان تجعله يحس انتماءه الى قوة صلبة في بلاده، تجعله قادرا على التمسك بالثوابت ومدافعا ومناقضا لكل الابتزازات السياسية وغير السياسية التي سيحاول ان يبتزها المفاوض الصهيوني وحليفه الامريكي.

واذا طرحنا مثال الموقفين المتعارضين من العملية الانتخابية، فسلطات الاحتلال تريد عملية انتخاب لمجلس اداري منزوع الصفة التمثيلية والتشريعية، بينما منظمة التحرير ترى ان الانتخاب لا بد له ان يكون انتخابا تمثيليا تشريعيا، ولا يخفي الفارق النوعي بين المطلبين المطروحين وما يرميان له. وبالتالي نرى ان القوى الوطنية على تنوعها والقوى الاسلامية بتياراتها مطالبة، بدعم لا بد منه للافق الوطني الذي يدعوا له المفاوض الفلسطيني، من موقع الحرص على الراهن وتطوير المعطيات بما يؤمن المتطلبات الوطنية ولو بحدها الادنى.

اما الجوانب الاخرى العملية المطلوبة، فهي الابتعاد عن التشاحن بين الصفوف، وابدالها بالمحبة والتعاون المشترك والتفكير بعقول مفتوحة بالمستقبل وشكله لتعزيز اي مكتسب وتعزيز مقدرة المناورة الذاتية لافشال اي مواقف تآمرية وثقافية لقوات الاحتلال.

اجراءات العدو التخفيفية.. لا تكفي...؟

من المهم التذكير بالطبيعة المراوغة للحكومة الاسرائيلية في عهد اسحق رابين، التي تجيد اللعب على الكلمات ذات التأثير العميق على فكر الخارج وخصوصا الغرب الامريكي، وهي اللغة التي استطاع بها حزب العمل ان يقيم عديدا من الصلات مع القوى المتناقضة في الغرب، في المراحل السابقة، فهو اشتراكي مع الاشتراكية الاوروبية، وهو ديمقراطي وجمهوري مع القوى السياسية الامريكية، وحتى استطاع بتلك اللغة ان يتغلغل داخل القوى والانظمة في افريقيا وبعض دول اسيا.. وقد امتد هذا الامتداد في الوقت الذي قامت حكومة العمل بحرب عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧.

لجات سلطات الاحتلال في الايام السابقة على عقد جلسات المفاوضات الاخيرة في واشنطن (١٩٩٢/٨/٢٤) الى اتخاذ بعض الاجراءات التخفيفية في الاراضي المحتلة، بادئا في التفريق بين الاستيطان الامني والاستيطان السياسي، لاغيا الثانية ومثبتا الاولى.. الحقها عشية الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية باطلاق سراح ٨٠٠ معتقل فلسطيني ممن انهوا ثلثي محكومياتهم ولم يرتكبوا اعمال قتل. واضاف بعد جدل الجسر وعودة الوفد الفلسطيني الى القدس مرة اخرى بان منح اعضاء الوفد المفاوض بطاقات خاصة مكتوب عليها "شخصيات هامة ومرموقة" تتيح لهم حرية الحركة والتنقل في جميع انحاء الضفة والقطاع حتى في اوقات حظر التجول، كذلك يستطيعون الحركة والسفر دون قيد وبحرية مطلقة. واضافت سلطات الاحتلال الى ذلك ايضا، فتح بعض الطرقات في المخيمات والقرى، والتي مضت بضع سنوات على اغلاقها.. وفي اللحظة الاخيرة، سرب العدو معلومات تقول بانه، قد يقوم بالغاء لبعض مراقباته العسكرية في الاراضي المحتلة، مما حمل بعض المحللين على القول، بانه اجراء قد يؤدي الى التخفيف من الوجود العسكري في الاراضي المطروحة للحل حسب مقولة الحكم.

ان هذه الاجراءات، وغيرها من تلك التي ستلجأ لها سلطات الاحتلال في الفترة القادمة، وهي وان كانت في ظاهرها قد تتيح للمراقب الخارجي، ان يرى الفوارق في التعامل بين حقبة شامير وحقبة رابين، الا ان كل هذه الاجراءات من منظار عملي ليست سوى كليشهات براقة قد تخدع، ولكنها لم تمس جوهر الوجود الاحتلالي لقوات الجيش الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، وهي تجيء ايضا في اللحظة التي تمارس قواته السرية قمعا مبالغا ضد ابطال الانتفاضة، ولا تتورع عن اطلاق النار في اي حالة من الحالات. ثم في الوقت الذي اطلق العدو فيه ٨٠٠ معتقل تقوم اجهزة المخابرات الاسرائيلية باعتقال اعداد مماثلة، ناهيك ان الرقم المطلق (٨٠٠ معتقل) لا يساوي شيئا من الارقام الكبيرة جدا لالاف المعتقلين الفلسطينيين..

ان المراوغات السالفة، تتيح لكل قوى الجماهير والانتفاضة،ان ترى بوضوح اين تقف، وان اللحظة الراهنة الاكثر تناسبا للعمل الفاعل والمطالبة بان تكون الاجراءات المتخذة اجراءات حقيقية تمس جوهر الاحتلال وضرورة دحره، لاقامة الحكم الذاتي المستقل لا الحكم الذاتي المطروح بالشروط الاسرائيلية، او ذاك الاقل مما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد، ان فاعلية الحركة الجماهيرية في هذه الظروف التي تسير فيها المحادثات في واشنطن، تفيد كل الاهداف وتعززها واولها تحويل الاجراءات الشكلية للاحتلال الى اجراءات جوهرية وعملية تمس وجود الاحتلال ذاته ■

لا دخان الا الأسود من البيت الابيض

■ ان تصرفات الادارة الامريكية اثبتت في الماضي ولا تزال تثبت حتى الان وسوف تثبت في المستقبل، انه لا مصداقية في تعاملها مع الاخرين، مهما كان حجم هذا التعامل واهميته او خطورته ليس على بلد معين او منطقة معينه بل على الكرة الارضية.

ففي هذا الظرف بالذات وقبيل انتخابات الرئاسة فان السمة الاساسية التي تميز السياسة الامريكية هي عدم المصداقية، وان مقياس التعامل مع الاحداث يحدد وفقا للمصلحة الامريكية فقط، ووفقا لمصلحة الحملة الانتخابية التي يقودها الرئيس بوش كي يتمكن من العودة الى البيت الابيض.

من خلال عملية سرد سريعة للاحداث في العالم نستطيع، وبكل وضوح، ان نقف على عدم مصداقية الولايات المتحدة، وعلى انحيازها التام لاسباب عرقية او دينية او اقتصادية، واكبر مثال على هذا ما يحدث الان في البوسنة والهرسك، فالرئيس جورج بوش يرفض التدخل عسكريا ضد الصرب ويحاول عرقلة اي تدخل فاعل لوقف المجازر هناك، رغم بشاعة مايجري في هذه الدولة الاسلامية، التي لا يرغب بوش وادارته ومعظم دول الغرب في رؤيتها دولة مستقلة في محيط اوروبي يعتنق المسيحية، اضافة الى هذا فان هذه الدولة لا تملك النفط او المعادن التي يمكن للولايات المتحدة استغلالها، والا لما كانت لتتردد لحظة في التدخل العسكري كما فعلت في حالات سابقة، ففي البوسنة والهرسك يذبح الاطفال والنساء، وتكتفي الادارة الامريكية بطائرات الاعانة والاغذية تاركة المجال للصرب والكروات اقتسام هذه الجمهورية، معتمدة على الامم المتحدة ومجلس الامن الذي لم يسبق ان حل قضية واحدة في هذا العالم في غير صالح الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول الاوروبية، وفي نفس الوقت يستمر بوش في قتل اطفال العراق من جراء استمرار الحظر، ويهدد بضربة عسكرية اخرى ويستقدم الطائرات والاساطيل الحربية لتطبيق حظر الطيران فوق اجزاء من الاراضي العراقية بحجة حماية سكان الاهوار في الجنوب والاكراد في الشمال، ان السبب واضح في الحالتين، ففي حالة البوسنة والهرسك، فهي دولة اسلامية يجب ان لا تقوم، وفي حالة العراق فهو دولة عربية اسلامية يجب ان تدمر لانها لم تخضع للسياسة الامريكية ولانها امتلكت القليل من مبادىء التقنية والقوة.

اما في حالة القضية الفلسطينية فان بوش وكل المسؤولين في ادارته يعلمون ما يمارسه جيش الكيان الصهيوني المحتل من بشاعة ضد الاطفال الذين يقتلون برصاص امريكي ويختنقون بغازات سامة امريكية، ويعلمون كيف تهشم الاطراف ويقتل الوطنيون في السجون ويعذب الشباب وتصادر الارض وتهدم البيوت، ويطبق نظام حظر التجول الذي يحرم السكان من الماء والدواء والغذاء، ورغم هذا تطالب الادارة الامريكية الشعب الفلسطيني بالاعتدال والتوقف عن النضال، وبالمقابل تستمر ادارة بوش في مد "اسرائيل" باحدث انواع الطائرات والاسلحة، ولا تطرح موضوع الاسلحة الذرية الصهيونية على اي محفل لتدميرها كما فعلت الادارة الامريكية ومجلس امنها الدولي مع العراق.

ان سياسة عدم المصداقية واضحة تماما في السياسة الامريكية بدءا بمؤتمر البيئة الذي عقد في البرازيل ومرورا بالصومال واذربيجان، وهذا المبدأ يتيح للرئيس بوش واداراته المس بالجماهيرية العظمى وفرض

الحظر عليها والتهديد بالتدخل العسكري ضدها، ومناصرة ارمينيا واستقدام المزيد من المهاجرين اليهود لاحتلال المزيد من الاراضي الفلسطينية وتشريد البقية الباقية من الشعب الفلسطيني.

لكن المثال الابرز لعدم مصداقية الولايات المتحدة الامريكية راعية مفاوضات السلام، يتمثل في انها لا تطبق كتاب الضمانات الذي ارسل للجانب الفلسطيني، والذي ينص على ان الولايات المتحدة ستضمن عملية نقل الصلاحيات بصورة منتظمة الى الجانب الفلسطيني بعد انسحاب جيش الاحتلال الصهيوني، ولكنها تطبق وعلى ارض الواقع التزامها تجاه حكومة رابين، وتعد بانها لن تمكن الفلسطينيين من الحصول على حكم ذاتي كامل، بل سيكون حكما ذاتيا للسكان فقط وليس للارض، ومعنى هذا منح الفلسطينين ادارة بلديات ليس اكثر، وهذا يتفق وتصريحات رئيس حكومة الكيان الصهيوني رابين عندما يعلن تمسكه باتفاقيات كامب دايفيد، فرابين والادارة الامريكية لا يقصدان نص الاتفاقية فقط بل وتفسير حكومة بيغن لها، خاصة ما يتعلق بصلاحيات الحكم الذاتي، وهي نفس الصلاحيات التي منحت للادارة المدنية.

ان الحكم الذاتي الذي يوافق عليه رابين هو توزيع للصلاحيات، على ان تبقى في يد السلطات العسكرية الصهيونية الصلاحيات العسكرية الامنية، وهذا يعني كما يفهمه رابين وبوش وبيكر ان هذه السلطات لها قوة استصدار صلاحيات استثنائية لسن تشريعات، لها قوة فعل القانون، بينما اعطيت الادارة المدنية او الحكم الذاتي في حال قيامه صلاحيات تشريع هامشية فقط، اي ادخال تعديلات واستصدار انظمة طبقا لاوامر وتشريعات الحكم العسكري الذي يتمثل في السلطات الصهيونية القيمة على الصلاحيات العسكرية الامنية. وبكلمات ادق فان الحكم الذاتي، ان قام، فانه لا يتعدى كونه احد اجهزة الحكم العسكري الصهيوني.. وهذا امر تدركه ادارة بوش راعية المفاوضات وتدركه حكومة رابين تماما.

اما الاستيطان فان رابين واضح تماما في هذه النقطة، انه يعلن عن تجميد خمس مستوطنات تتمثل في خمسة الاف وحدة سكنية، بينما يعلن عن اقامة واستكمال قرابة ١٢ الف وحدة سكنية، وهذا الاعلان كان كافيا لتبرر الادارة الامريكية موافقتها على منح الكيان الصهيوني ضمانات القروض بمبلغ ١٠ مليار دولار. وهذه القروض ستتحول الى هبات بعد عدة سنوات. لكن الامر الاهم هو المتجسد في التوجيهات التي يحملها الوفد الصهيوني المفاوض الى واشنطن، والتي جرى الاتفاق عليها مسبقا مع الادارة الامريكية، والتي تنص، بان لا تسري مسؤولية الحكم الذاتي على المناطق التي يسكنهااليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فالجهاز القانوني الذي ينظم حياة السكان اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان لا يسري على المناطق المسكونة من قبل اليهود فقط، بل على كافة المناطق التي توجد فيها مصالح للكيان الصهيوني، مثل المناطق العسكرية، وسلطة الطبيعة، هذا اضافة الى ان اوامر وسلطة المجالس الاقليمية والمحلية التابعة للمستوطنات يسري مفعولها على حوالي ١،٨ مليون دونم، اي ما نسبته حوالي ٤٠ في المئة من مجموع اراضي الضفة الغربية، و٣٠ في المئة من مجموع اراضي قطاع غزة.

كل هذا اضافة الى الصيغ الفضفاضة التي لا تحدد صلاحيات الحكم الذاتي ان قام فعلا قبل موعد انتخابات الرئاسة الامريكية.

فالمفاوضات مع الوفد الاردني الفلسطيني المشترك قبل موعد الانتخابات الامريكية تهدف من وجهة النظر الامريكية تهدف من وجهة النظر الامريكية لتدعيم حملة بوش الانتخابية، اما بعد الانتخابات فان اهدافها ستكون مختلفة وستكون في صالح الكيان الصهيوني فقط هذا اذا لم تتوقف تماما بحجة التصلب من قبل احد الاطراف وبالتالي ابقاء الوضع على ما هو عليه.

والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذه الحالة، هل ستبقى ادارة بوش بعد الانتخابات، تمارس عدم المصداقية والانحياز وتكتفي بضريبة الشفاه والتصريحات فقط، ام انها ستمارس الانحياز التام والواضح والصلف لصالح الكيان الصهيوني؟. ان هذا البيت الابيض لا يمكن ان يتصاعد منه سوى الدخان الاسود، فالتجربة علمتنا ذلك ■

حركة عدم الانحياز.. الى أين؟

■ تنعقد القمة العاشرة لمجموعة دول عدم الانحياز في ظروف دولية استثنائية تتسم برغبة جامحة لدى الشمال الغني في تهميش وتركيع دول الجنوب "الفقير"، وخاصة في عالمنا العربي والاسلامي (العراق، ليبيا، فلسطين، البوسنة والهرسك). مما يثير مجموعة واسعة من الاسئلة حول مدى فعالية حركة عدم الانحياز وقدرتها على مواجهة التحديات التي يطرحها النظام الامريكي الجديد على بلدان "العالم الثالث".

وفي ضوء المستجدات، التي طرأت على معادلة العلاقات الدولية، فان السؤال الذي يطرح نفسه هو: عدم الانحياز تجاه من؟. ان الاجابة تكمن في العودة الى الدوافع والاسباب التي أدت الى تبني معظم "العالم الثالث" لهذه السياسة. ومن هذا المنظور يتبين لنا ان الكثير من هذه الدوافع والاسباب مازال قائما، الا انها يجب ان تتخذ أشكالا وأطرا جديدة، كما انه لابد من اجراء تعديلات جوهرية على مضمون الخطاب وطريقة ابلاغه، على أن يتم ذلك بما يحافظ على المبادىء الاساسية للحركة. ومن المؤكد ان اجتماع زعماء دول الحركة (١٠٤ دول) سوف يواجه صراعات حادة بين زعامات سلمت بقدرية النظام القهري الجديد وزعامات مازالت تأمل بامكانية التوحد حول أهداف واقعية لمجابهة التحديات الجديدة، وخاصة محاولات دول الشمال عامة والولايات المتحدة الامريكية خاصة تهميش"العالم الثالث" واعتباره مجرد تابع للسيد الامبريالي، ومصب لنفايات عالم الشمال.

اننا نعتقد ان نزعة التفرد الامريكي في اعادة صياغة العالم لن يكتب لها النجاح، لان الرعونة الامريكية ستدفع الى ظهور قوى جديدة للموازنة الدولية في المستقبل. وفي سياق اتجاه العالم نحو هذا التوازن سوف تظهر أهمية دول حركة عدم الانحياز كقوة يحسب لها حساب، ومن المؤكد ان ذلك مرهون بمدى استيعاب قادة الحركة للطبيعة الانتقالية التي يمر بها عالم اليوم، وبمدى استلهامهم مصالح شعوبهم أساسا، وبمدى قدرتهم على صياغة رؤى مستقبلية تجعل عالم الشمال يحسب حسابا لدور عالم الجنوب في اعادة التوازن الى العالم.

ومن المؤكد ان شعوب دول حركة عدم الانحياز الطموحة الى عالم يسوده العدل والتوازن بين الحقوق والواجبات تأمل من قادتها أن يوفقوا في استعادة روح مبادىء الحركة، وان يتمكنوا من ترتيب بيت هذا العالم حتى يتمكن من تقرير مصيره بنفسه، وان لا يبقى فريسة الهيمنة والاستغلال والتخلف والتناقضات الداخلية، التي تزيد من استنزاف طاقاته الكامنة وامكانياته المتوفرة. ولذا، فان المفهوم الجديد لتطوير حركة عدم الانحياز يجب أن يقوم على استقراء

موضوعي لجوانب العلاقات الدولية المعاصرة، بغية التعرف على سلبياتها وايجابياتها، للتعامل مع الواقع الدولي المعاصر وآفاق تطوره.

وفي سياق البحث عن آليات جديدة لدعم فعالية حركة عدم الانحياز تقدمت مصر باقتراح دمج الحركة مع مجموعة الـ ٧٧ (يرجع تشكيلها الى أواسط الستينات في اطار مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدفاع عن المصالح الاقتصادية للدول النامية).

وهذا الاندماج - في رأي الاقتراح المصري - يشكل جبهة واحدة لـ (العالم الثالث) تعمل وسط المتغيرات الدولية. ولم يلق الاقتراح استجابة من أغلبية أعضاء الحركة، واكتفي بالاتفاق، في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز الذي انعقد في مدينة بالي الاندونيسية بين ١٤ـ١٥ ايار/ مايو ١٩٩٢، على اقتراح تشكيل لجنة تنسيق بين الحركتين. وسوف يتعين على مؤتمر القمة العاشر المنعقد في جاكارتا الموافقة على اقتراح انشاء هذه اللجنة وتكوينها وكيفية عملها والموضوعات التي ستقوم بالتنسيق بشأنها مع مجموعة ألـ ٧٧. لقد اعتبرت أغلبية دول الحركة المقترح المصري أنه مقترح مريب يهدف الى تقويض الحركة والاجهاز عليها بصورة نهائية. اذ أن تجريد الحركة من طابعها السياسي لن يؤدي الى اضعافها فقط، وانما من شأنه صرف الحركة عن مسارها الجوهري، ويطلق يد واشنطن في صياغة وتحديد مستقبل دول العالم.

ان الاقتراح المصري لم يكن الا واحد من الخلافات الداخلية التي تواجه حركة عدم الانحياز، اذ من المتوقع ان تعترضها قضايا عديدة مثل: آفاق تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، خاصة ما يتعلق منه بحق شعبنا الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة. وكذلك محاولات المعتدين الغربيين (أمريكا، فرنسا، بريطانيا) تقسيم العراق واقامة دولة شيعية في جنوبه. وستكون قضية نكبة مسلمي البوسنة ـ الهرسك من القضايا التي ستثير خلافات بين دول الحركة. مع العلم أن مسودة البيان المشترك الذي أعدته اندونيسيا قد أثار قضيتين تهمان مستقبل بلدان الحركة:

١ـ مطالبة الدول المانحة للمساعدات والبنوك التجارية العالمية بالغاء رئيسي لديون (العالم الثالث). وقد رأى البيان أن أزمة الديون الخارجية يمكن حلها من خلال تحرير النظام التجاري واشاعة الاستقرار في أسعار السلع والتوصل الى نتيجة متوازنة لجولة محادثات الاورغواي لتحديد التجارة العالمية. كما دعا الى اضفاء الديمقراطية على عملية اتخاذ القرار في المؤسسات المالية الدولية، بما يضمن المشاركة الواسعة لدول (العالم الثالث).

٢ـ تحذير الغرب من استغلال قضايا حقوق الانسان والبيئة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية، وجاء في مشروع البيان (ان أية محاولة لاستخدام حقوق الانسان كشرط لتقديم مساعدات اجتماعية واقتصادية يجب أن ترفض).

وتكمن اهمية هذا التحذير في أن الولايات المتحدة الامريكية تحاول أن تقزم قضايا حقوق الانسان، كما وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي العهدين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى مجرد حقوق تعددية سياسية قاصرة مسلوبة الارادة المستقلة. كما تكمن اهمية التحذير في فضح محاولات الولايات المتحدة تقليص حدود السيادة الوطنية للدول تحت يافطة ما يسمى بـ (الارادة الدولية)، كما كان واضحا في العدوان الامريكي على العراق وما تبعه من انشاء محميات في شماله وجنوبه تمهيدا لتقسيمه واعادة رسم خريطة المنطقة العربية.

ان المؤتمر العاشر لقمة دول عدم الانحياز سيكون فرصة لمناقشة عدد من القضايا العربية البارزة: تطورات القضية الفلسطينية، وتردي الوضع السياسي والانساني في الصومال، واستمرار العدوان الغربي على العراق، والحصار المفروض على ليبيا.. الخ. ويبدو أن تليين مواقف حركة عدم الانحياز سوف ينعكس على مواقفها من قضايانا العربية، وفي القلب منها القضية الفلسطينية، اذ أن دولا عديدة قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني قبل أن تسوى قضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مما أفقد الحركة مبررات ومصداقية وجودها، ومما يجعل مستقبلها متوقفا على مدى ايجاد صيغة سياسية لتجنب الوقوع في مطبات الوضع الدولي الراهن. وحين تنجح الحركة في ذلك يمكن القول بانها مازالت تمثل ضمير شعوب العالم الثالث التواقة الى التحرر والعدل والديمقراطية والتنمية■

الأسس قبل التفاصيل

■ اعتمدت الولايات المتحدة لبدء ما تعتبره تحرك السلام في الشرق الأوسط المنهج الشاميري الصهيوني الذي يقسم العملية الى مسارات متعددة ويجعل المسار الفلسطيني على مرحلتين، ومن شان هذا المنهج ان يؤدي الى تجزئة القضية العربية بل والى تجزئة كل قضية بحد ذاتها وخاصة قضية فلسطين بين المسارات والمراحل ليتم الاستفراد بكل طرف عربي وليبقى الطرف الفلسطيني آخر المستفرد بهم. وأكثر من ذلك فقد عبرت في اوراق الضمانات المتعددة عن التزامها بما يؤدي الى هذه النتيجة تماما.

ومن جديد يعتمد الرئيس بوش المنهج الرابيني الصهيوني للمرحلة الانتقالية، ويعتمد خطة رابين كأساس لهذه المرحلة والهدف هو حصر الفلسطينيين داخل نطاق ما يسمى بالترتيبات الانتقالية التي من شأنها وفقا للمنهج من بدايته ان تترك المسائل الأساسية للفلسطينيين حتى في نطاق وحدود مبادىء تحرك السلام المعتمد امريكيا لمرحلة تالية بدون أي وضوح أو أية ضمانات أو حتى أية مؤشرات باستثناء المؤشرات السلبية.

وهكذا تبدأ جولة جديدة مما يسمى بمسيرة السلام على هذا الأساس وفي نطاقه، وقد عبر عن ذلك بوضوح دفع الادارة الأمريكية لاعتماد الورقة الصهيونية واستبعاد الورقة الفلسطينية.

ان النقاش على أساس تفاصيل الورقة الصهيونية يعني التقيد بأرضيتها حتى في نطاق مناقشتها بندا بندا وهو الامر المليء بالالتزام الأمريكي بالمنهج الرابيني وبخطة رابين تماما.

وليس المقصود هنا الدخول بالتفاصيل فالامر برمته يحمل من المحاذير والمخاطر ما يتجاوز الدخول في التفاصيل، ولكن مسألة كمسألة القدس على سبيل المثال يتذرع الموقف الصهيوني الأمريكي باستبعادها في كل اشارة او نص والتأكيد الدائم على استبعاد كل ما من شأنه ان يشكل حكما مسبقا حول المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم، وهنا ألا يعني استبعاد القدس حكما مسبقا حول المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم؟!

ان المعني بهذا المثال ليس قبول التفاصيل ولكن الدلاله على مرامي المنهج ومرامي التحرك الذي اتفق عليه كل من الرئيس بوش ورابين.

ان هذه السياسة الأمريكية بكل ما تعنيه، هي سياسة الانحياز وسياسة فرض قبضة الهيمنة الامريكية الحديدية في الدائرة الاقليمية التي نعيشها.

التحليل السياسي
التحليل السياسي

وبالتأكيد ليس تحرك السلام هو المثال الوحيد، فما يجري في العراق هو مثال آخر، حيث تسعى الادارة الامريكية الى المرامي المتعددة، والتي منها استنزاف العراق وانهاكه وادخاله في دوامات من الصراع الداخلي والصراع مع الجوار، من شانها ان تمرر بعض التوجهات المرحلية كترسيم الحدود مع الكويت، وان تصل في النهاية الى جلب الجميع الى طاولة الترتيبات الاقليمية، بما فيه العراق وجوار العراق، للجلوس على مائدة الترتيبات مع الكيان الصهيوني، وبالتالي لأخذ كل ثمار حرب الخليج وانتهاء الحرب البارده. بل ان توقيت ذلك من شانه، ان يلعب دورا مؤثرا في حملة الانتخابات الأمريكية.

ان الولايات المتحدة تسعى الى استنزاف وانهاك المنطقة وقواها، جميع هذه القوى، بل انها لا تقبل ان تترك قوى قادرة على التحول، حتى لو اندرجت في فلك حركتها. وهذا السعي يؤدي بها الى اعمال خططها واطلاق يد جنونها في المنطقة، لتستخدم الاستقرار حيث يفيد برامجها، وعدم الاستقرار حيث يفيد برامجها، والابقاء على الكيانات حيث تستفيد، وتفتيتها اذا اقتضت مصالحها.

ان ما يجري في العراق وفلسطين هو النموذج الحي الى ان سياسة الاستثمار الامريكي، لا تعرف حدود الحقوق او القوانين الدولية او المعايير الواحدة، ولكنها تعرف شيئا واحدا هو الرابط الخفي والحبل السري وهو تحقيق برامجها.

ولا تخفي الولايات المتحدة ذلك التميز، بل ما هو أكثر من التميز بكثير، لطبيعة علاقاتها بالكيان الصهيوني، الذي أكد لقاء رابين بوش على دعم تفوقه العسكري المطلق ولمدى طويل في المنطقة بأسرها.

لقد اثبت الرئيس بوش انه مقابل مرونة لفظية وتنازلات شكلية من رابين، يقدم ثمنا أساسيا ومن مواقف أساسية.

وقد ظهر ذلك واضحا في معادلة الضمانات للقروض ووقف الاستيطان. ويبرز الآن واضحا ايضا في دعم تلك المرونة اللفظية والشكلية، او التي تمس جوانب ثانوية للكيان الصهيوني، لابراز صورة مجملة والتقاطها وتقديم المقابل لها من الجوانب الجوهرية للآخرين.

من نافلة القول ان نؤكد الانحياز الأمريكي، ولكن المقصود هنا القول ان الأوراق الاساسية الفلسطينية، ليست للبيع كحلوى الأطفال من قبل مصاصي الدماء.

ان ما يبدو جليا مما يسمى جولة السلام الحالية، ومن خطة وجدول الأعمال المقدم من قبل العدو الصهيوني، هو استبعاد اية مؤشرات للحقوق الفلسطينية، وخاصة في السيادة على الارض أو المياه، أو الحق في ان يكون الشعب الفلسطيني هو مصدر التشريع.

بل وما يبدو جليا ان جوهر المطلوب، هو تقاسم سلطات مشتركة، الطرف الصهيوني، هو الطرف المهيمن فيها، وهو تعبير عن مبدأ التقاسم الوظيفي القديم، وبما يؤدي الى ابقاء الاحتلال، وابقاء كافة المبادىء الأساسية للحقوق الفلسطينية عالقة في الهواء، وحتى بدون مؤشرات، بل وبمؤشرات سلبية.

ان الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال. وان النضال الفلسطيني يواجه طوقا دوليا واقليميا. ولكن يجب ان يكون واضحا، انه ليس في يد الفلسطيني ما يخسره، اذا لم يكن هناك ما يكسبه.

هذه الحقيقة يجب ان تكون مصدرا للصلابة الفلسطينية، التي تستمد من ايمان الشعب الفلسطيني مصدرها الأساسي، وهنا يجب ان تدرك الولايات المتحدة، ان تحقيق الحقوق الفلسطينية هو وحده مصدر، وبداية، وشرط النتائج، وان لهذه الحقوق جوهرا يجب ان يثبت، وبعد ذلك تأتي التفاصيل.

ثمة تفاصيل لاطائل منها سوى الاغراق، وثمة تفاصيل ضرورية. وقبل جميع التفاصيل يجب ان تكون الأسس ■

حق العودة والتعويض للشعب العربي الفلسطيني (٢)

■ ان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، كما تكرست بموجب ميثاق الامم المتحدة، والقانون الدولي والقرارت الدولية المتعاقبة، متمثلة بحق العودة والتعويض، وحق تقرير المصير، وما يترتب عليه في السيادة واقامة دولته المستقلة، فاذا كنا تحدثنا عن حق تقرير المصير بشكل عام، فان حق العودة هو جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير من حيث الاساس والجوهر.

يعرف الاتفاق الدولي الخاص باللاجئين المنعقد في جنيف بتاريخ ١٩٥١/٧/٢٥ (بان اللاجيء هو كل شخص يوجد خارج دولته كنتيجة لاحداث او خوف له مبرراته خشية تعذيب يلقاه بسبب الجنس او الدين او الرأي فيجعله غير قادر او راغب في ان يعود الى هذه الدولة) وقد نصت المادة ١٣ (فقرة ٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (لكل انسان الحق بان يغادر بلده او أي بلد اخر وان يعود الى بلده) وقد كرس هذا الحق والمبدأ في (العهد الدولي) بأنه مقر بالاشخاص الذين لهم صفة اللاجيء. وقد كان القرار رقم (١) تاريخ ١٩٦٨/٥/٧ الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الانسان الذي عقد في طهران اكثر وضوحا حيث نص: (**يؤكد الحقوق التي لا تزعزع لجميع السكان والاهالي الذين تركوا ديارهم نتيجة لنشوب معارك وبالانضمام الى عائلاتهم، عملا باحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان**).

انصبت نظرة الامم المتحدة على القضية الفلسطينية في المراحل الاولى من تشكيلها على انها قضية لاجئين، وقد صدر عنها القرار رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ والخاص (بوجوب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، والعيش بسلام مع جيرانهم وان يتم ذلك في اقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم) وبناء لهذا القرار تم تشكيل لجنة التوفيق التي عهد اليها بتنفيذ الاحكام المذكورة بالقرار، وذلك بتسهيل عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم واعادة اسكانهم وتأهيلهم ودفع التعويضات لهم.

ان قبول الدولة الصهيونية في عضوية الامم المتحدة قد جاء معلقا على التزامها بتحقيق شرطين:

١) تنفيذ مضمون قرار التقسيم رقم ١٨١، اي الالتزام بالتخلي عن المناطق التي احتلتها خارج المناطق التي خصصها قرار التقسيم والتي اغتصبتها بعد الهدنة الاولى في ١٩٤٨/٦/١١.

٢) التزام تلك الدولة بتطبيق القرار رقم ١٩٤ وبخاصة الفقرة (١) منه والخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض.

ومازال هذان الشرطان لقبول عضوية "اسرائيل" في الامم المتحدة، والاساس القانوني لاوراق اعتمادها ويتجدد عاما بعد عام وحتى يومنا هذا، والولايات المتحدة تقوم بشكل خاص بتقديم المشروع والذي توافق عليه كافة دول العالم ما عدا "اسرائيل" التي تمتنع عن التصويت ولا ترفضه بصفتها الدولة المعنية التي تفقد شرعيتها في حال الرفض، وهذا ما تم بالفعل في

دورة الجمعية العامة الاخيرة في العام الماضي ١٩٩١، وتم طرح المشروع من قبل الولايات المتحدة ايضا وكان التوقيت بعد انعقاد جلسات مؤتمر السلام في مدريد.

وبالرغم من ذلك، فقد دأبت "اسرائيل" ومنذ اعلانها كدولة وقبولها في منظمة الامم المتحدة، على رفض تنفيذ هذين القرارين، وكان رفضها ومماطلتها احد الاسباب الرئيسية التي افشلت مؤتمر لوزان في اذار من عام ١٩٤٩ بالرغم من القبول العربي والذي جاء على لسان الامين العام للجامعة العربية في ذلك الحين، حيث اعلن (ان القرار العربي لا يعني فتح باب المفاوضات المباشرة مع اسرائيل، وانه مشروط بقبول اسرائيل لقرارات الامم المتحدة حول فلسطين بما في ذلك قرارات التقسيم وحق العودة). وحتى ان "اسرائيل" رفضت حينها اقتراح لجنة التوفيق بخصوص الاعلان عن استعدادها لقبول عودة ١٠٠ الف لاجيء فقط من مجموع ٩٠٠ الف الى وطنهم وممتلكاتهم مقابل الحصول على صلح مع العرب. وقد كانت هذه المواقف الرافضة لتنفيذ القرارين او مجرد بحثها، السبب الرئيسي ايضا في فشل مؤتمر باريس، عام ١٩٥١. وقد جاء البيان الشهير والذي صدر في ١٩٥٠/٥/٢٥ عن فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة والذي تعهدت بموجبه حماية حدود "اسرائيل" القائمة، كان له اثر كبير على مواقف "اسرائيل" الرافضة، وبالتالي دفع بالدول العربية المحيطة بالكيان الصهيوني الى رفض مقترحات لجنة التوفيق.

رغم تاكيد الجمعية العامة للامم المتحدة سنة بعد سنة لهذين القرارين، وعدم الاعلان او الالتزام من قبل الدولة الصهيونية بتنفيذهما، استمر قبول "اسرائيل" كعضوا عاملا في الامم المتحدة من دون ان تقوم المنظمة الدولية باتخاذ اية اجراءات رادعة او عقابية بحق "اسرائيل" التي وافقت على ميثاق الامم المتحدة التي يلزمها بتنفيذ قراراتها كعضوة فيها والتي تسري قراراتها حتى على الدول غير العضو فيها، وقد كان ذلك بسبب الدعم السياسي والديلوماسي اللامحدود والمطلق في اروقة الامم المتحدة من قبل الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، لدولة الكيان الصهيوني.

عقب وقف المعارك في حرب عام ١٩٦٧، وفي ١٩٦٧/٦/١٤ أصدر مجلس الامن الدولي قراره رقم ٢٣٧ والذي نص على (**ان مجلس الامن الدولي يدعو حكومة اسرائيل الى تأمين سلامة اهالي المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية، وسلامة مصالحهم وأمانيهم، كما يدعو الى تسهيل عودة الذين تركوا هذه المناطق منذ نشوب المعارك**). قد صدرت عديد القرارات اللاحقة عن الجمعية العامة للامم المتحدة في دوراتها المتعاقبة والتي تؤكد جميعها على الطلب من "اسرائيل" الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي والجمعية العامة والتي كانت تواجه بالرفض الاسرائيلي، بل باستعمال كافة الأساليب لاجبار مزيد من الفلسطينيين على ترك بلادهم ان كان من الاراضي التي احتلتها قبل او بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وان هذه الاساليب وسياسة الرفض الاسرائيلية لا يمكن الا اعتبارها جرائم دولية مندرجة في المادة (٢) من اتفاقية منع جريمة ابادة الجنس البشري الصادرة عن الامم المتحدة سنة ١٩٤٥.

ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالرغم من محاولات الدول الغربية النظر اليها ومعالجتها من وجهة نظر انسانية فقط، تبقى المشكلة السياسية الرئيسية ولب الصراع الفلسطيني - الصهيوني، ولابد ان تكون هذه المشكلة واستنادا للقرارين ١٩٤ لعام ١٩٤٨، و٢٣٧ لعام ١٩٦٧ الصادرين عن الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي واستنادا لميثاق الامم المتحدة، وكافة القرارات الصادرة عن دورات الجمعية العامة للامم المتحدة، ووكالاتها ولجانها المتخصصة، يجب ان تكون على رأس جدول اعمال اية تسوية او حل لقضية فلسطين باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حق تقرير المصير للشعوب والامم، وليست مشكلة انسانية يعالجها المجتمع الدولي لتحسين اوضاعهم المعيشية او اعادة اسكانهم وتأهيلهم خارج ارضهم ووطنهم، ولابد لهذين القرارين ان يكونا الاساس القانوني والشرعي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كما ورد في القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، والذي تعتمده الولايات المتحدة كأساس ومرجع لجهود التسوية الحالية. من هنا يتوجب ان يكون هذان القراران في اطار التفاوض الشامل والتنفيذ المرحلي في المفاوضات الثنائية - الفلسطينية الاسرائيلية جنبا الى جنب مع المرحلة الانتقالية والحكم الذاتي الكامل اذا كان المراد الوصول الى تسوية عادلة في ختام المرحلة النهائية.

اما بالنسبة لحق التعويض وهو العنصر الثاني من

قضايا قانونية
قضايا قانونية

حقوق اللاجئين الفلسطينيين (وليس البديل عن حق العودة). والذي اقرته الامم المتحدة، فهو ثابت كحق العودة لكل فلسطيني مقيم في المنفى والشتات، فقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة ٢/١٧ على: (عدم جواز تجريد احد من ملكه تعسفا) وبمقتضى قرارات الامم المتحدة فان حق التعويض جاء على نمطين:

١) التعويض على الاموال والممتلكات لمن يختار العودة الى فلسطين او البقاء خارجها.

٢) التعويض عن الخسائر والاضرار للعائدين وغير العائدين.

وبمقتضى (قواعد التوارث الدولي) التي اقرتها الامم المتحدة، "فاسرائيل" بوضعها السلطة التي خلفت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين تتحمل بحكم هذا، ما كانت سلطة الانتداب مسؤولة عنه وهو حماية حقوق واموال وممتلكات الفلسطينيين في وطنهم.

ان معارضة هذا الواقع الاسرائيلي (الرافض لحق العودة والتعويض) من الجانب الفلسطيني والعربي، والمجتمع الدولي لم تنقطع في اي وقت من الاوقات، وهذا يدل على ان الرفض الاسرائيلي مهما بلغ من الاستمرار والاصرار فلن يفلح في المساس بشرعية حق العودة والتعويض اللذين ثبتا للفلسطينيين بمقتضى المبادىء والقرارات الدولية، ولم يستطع هذا الرفض الاسرائيلي الانتقاص من شرعية حقوق الفلسطينيين، بل استطاع تعطيل ممارسة هذه الحقوق لحد الان، وهو الامر الذي يجعل السلطات الصهيونية تتحمل المسؤولية الدولية، وتعطي القوة القانونية والشرعية للشعب الفلسطيني الاستمرار بالمطالبة بهذه الحقوق الشرعية الثابتة في كل وقت، وفي اي محفل دولي او اقليمي، او أية مفاوضات ولا تستطيع اية دولة او مجموعة دول حرمانه او الطلب منه عدم التشبث بهذه الحقوق او تأجيل طرحها او مناقشتها.

وفي هذا المجال لابد من التذكير بأهم المبادىء التي اقرتها الامم المتحدة وبخاصة تلك التي وردت في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها ٤٣ تحت رقم ٥٣ بغية التوصل الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي (وليس حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي) وقد جاء في هذا القرار:

ان الجمعية العامة للامم المتحدة:

١) تؤكد الحاجة الى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي وقضية فلسطين هي جوهره.

٢) تطلب عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ - ٣٣٨ والحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

٣) تؤكد المبادىء التالية لتحقيق سلم شامل:

أ - انسحاب اسرائيل من الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس والاراضي العربية المحتلة الاخرى.

ب - ضمان ترتيبات الامن لجميع دول المنطقة ومن بينها الدول المسماة في القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

ج - حل مشاكل اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ والقرارات اللاحقة ذات الصلة.

د - تصفية المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

٤) ضمان حرية الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني الدينية.

٥) تنوه بالرغبة المعلنة بوضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس تحت اشراف الامم المتحدة لفترة محدودة كجزء من عملية السلام.

٦) ترجو من مجلس الامن اتخاذ التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام بما في ذلك انشاء لجنة تحضيرية.

فاذا كانت هذه المبادىء والاسس لتسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي بما فيها قضية فلسطين، لا تعطي الشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة في تقرير مصيره الشامل على اراض فلسطين الكاملة أسوة بباقي شعوب العالم والتي حصلت عليها، فلابد لهذه المبادىء ان تشكل الحد الادنى من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وان تكون الاطار الشامل للتفاوض والتنفيذ المرحلي، ولا يحق لاية جهة ان تنزل عن هذا الحد، ولا تستطيع اية جهة او قوة اجبارنا على ذلك، فالقضية حية في ضمير كل فلسطيني ووجدان المجتمع الدولي، بالرغم من كل الظروف الموضوعية والذاتية والتي لابد ان تكون آنية ■

كتاب

استراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية

استراتيجية (البامبو)

■ لعبت شجرة (البامبو) عبر التاريخ الفيتنامي دورا متميزا بين عطايا الطبيعة في المواجهة متعددة الأطراف، فكانت صديقا معينا للفلاح في حياته المدنية وفي تصديه للوحوش وكانت سلاحا رئيسيا في حركات التمرد والعصيان التاريخية على السلطة المحلية أو الأجنبية.

وكان (للبامبو) في العصر الحاضر مكانة خاصة في التكتيكات العسكرية المتنوعة، وقد اعترف الفرنسيون ثم الأمريكيون بما عانوه من الافخاخ والخوازيق ومصائد المغفلين التي صنعت من (البامبو).

قضيب (البامبو) يجمع المتناقضين، ويتميز بالمرونة الشديدة في حركته والصلابة الكبيرة في مادته، فقد سمح بمساحة واسعة من الاستعمالات والاستثمارات.

ولذا يمكن وصف الاستراتيجية الدبلوماسية التي اعتمدتها القيادة الفيتنامية وخاصة هوتشي منه باستراتيجية (البامبو) فهي كانت تذهب بعيدا في مرونتها حتى يخيل للمرء أنه (التفريط والاستسلام) ثم تعود الى التصلب والتشدد حتى يعتقد المرء أن (لا تفاوض بعد الآن) فكانت (مرونة الفيتناميين) في الأغلب تغطي عجزهم الذاتي أو الموضوعي وكانت (صلابتهم) تعزز للمفاوض مركزه وتوفر له الاوراق الاضافية المطلوبة.

ان الدبلوماسية الفيتنامية لم تصنع النصر، لكنها استطاعت ان تستثمر الى الحد الأقصى، كل ما أنجزته البندقية المقاتلة، والسواعد الكادحة - بابداع على الأرض - داخل قاعات المفاوضات.

بهذا اختتم الكاتب علي فياض، كتابه المعنون باستراتيجية التفاوض في التجربة الفيتنامية.

التعريف بالكتاب:

يقع الكتاب في ١٧٨ صفحة من القطع المتوسط، وبين أيدينا الطبعة الأولى منه ١٩٩٢ بدمشق وقد أصدرته دار كنعان للنشر بالتعاون مع مؤسسة عيبال للدراسات والنشر.

ويضم الكتاب مقدمة، يبين فيها الكاتب السبب الرئيسي وراء اخراج هذا الكتاب (لكن التطورات المتسارعة في المنطقة منذ انفجار أزمة الخليج على أبواب النظام العالمي الجديد، وموافقة العرب والفلسطينيين السريعة وغير المشروطة على اجراء المفاوضات التي كانوا يرفضونها دون أن تلتزم حكومة العدو باعادة الاراضي العربية المحتلة ولو لفظيا، ولا بتنفيذ القرارات الدولية المعنية ولو شكليا، جعلني أعطي الاولوية للجانب الدبلوماسي في تجربة (هوتشي منه). وبصراحة فان ما يجري على الساحة العربية، وما يحدث على المسرح الفلسطيني دفعني بالاستنجاد بالتجربة التفاوضية الفيتنامية علها تسعفني في اغناء النقاش المحتدم حول مسالة التنازلات (التكتيكية) في اطار استراتيجية العمل الدبلوماسي التي يطلق عليها البعض (هجوم) السلام العربي: (ص ٧).

ثم الفصل الاول: الذي يحاول أن يجيب فيه المؤلف على (المرحلة الاولى للمفاوضات) عندما كان المفاوضون الفيتناميون ضعفاء، كما العرب الآن، وعندما كانت النتيجة عرضا للاستسلام الكامل لا غير وبالتالي تبخرت اوهام التسوية من عقل القيادة) ص١١).

ثم الفصل الثاني: الذي يعالج كيفية تحسين الشروط التفاوضية بعد فشل التجربة الاولى والعودة ثانية الى العنف الثوري فكان الطريق الى جنيف عام ١٩٥٤ وكان الخيار المر الذي فرض على هوتشي منه وقبوله بنصف الانتصار السياسي في الوقت الذي حقق فيه الانتصار العسكري (ص ١١).

ويفرد الفصل الثالث: للتعرف على كيفية انجاز

الفيتناميين صناعة مقومات التسوية السياسية العادلة قبل دخول المعركة الدبلوماسية من جديد بعد أن تبخرت اوهام الفيتناميين حول استكمال التسوية السلمية مرة أخرى عقب جنيف ١٩٥٤. فكان أن تفوقت (دبلوماسية) النعوش الطائرة الفيتنامية على (دبلوماسية القوة) الامريكية/ حتى في عقر دارها، وكيف تمكنت من النجاح بابداع؟ وكيف شاركت في صنع النصر النهائي (ص ١٢).

أما الفصل الرابع والأخير: فكان رصدا للدروس والعبر المستخلصة عبر التجربة الدبلوماسية الفيتنامية بمراحلها الثلاث السابقة (ص ١٢).

محطات في الفصل الأول:

لعل في العنوان الذي اختاره الكاتب لهذا الفصل مدلولا طبيعيا لما يخطط له الاستعمار في كل مكان عندما يكون في مرحلة الضعف ثم عندما يصبح في مرحلة القوة.. ففي مرحلة الضعف الناتج عن قوى ضاغطة داخلية أو خارجية فان الوعود الممنوحة والكلمات المعسولة هي الأساس الى أن تتبدل موازين القوى وتصبح كل الوعود سرابا في سراب..

"أوهام التسوية" عنوان الفصل الأول، الذي يستعرض فيه الكاتب "علي فياض" تجربة العمل التفاوضي لدى الفيتناميين حتى عام ١٩٤٧م. ومن الطبيعي ان تشمل تلك الفترة الزمنية أحداث الحرب العالمية الثانية واحتلال اليابانيون (لفيتنام) ثم عودة القوات الفرنسية والحليفة (وخاصة أمريكا) الى المنطقة بقوة حاملة معها الوعود بالاستقلال التام لشعوب الهند الصينية والتي نسيتها بمجرد أن تمكنت من تثبيت أقدامها على أرض فيتنام من جديد.

لقد شملت جبهة المفاوضات الدبلوماسية الفيتنامية شبكة معقدة متداخلة من المهمات الدبلوماسية خاصة في العامين الاولين، وفرضت على المفاوض الفيتنامي (متواضع الخبرة) مجموعة من المهمات الدبلوماسية:

أ ـ مفاوضات مع أطراف معسكر الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية: مع الامريكيين لكسب تعاطفهم المهم، ومع الصينيين لتجنب شرهم القاتل، ومع الفرنسيين لتأمين الحد الادنى من الاستقلال.

ب ـ مفاوضات مع أطراف الساحة الداخلية الحزبية والوطنية: مع الأحزاب القومية والثورية المتحالفة ضد الشيوعيين، ومع اليمين المتطرف واليسار المغامر لتأمين الوحدة الوطنية، ومع فرسان الحزب الشيوعي لعقلنة ردود فعلهم ولتهدئة مشاعرهم المستفزة (ص ٢٠).

لقد استخدم الفيتناميون تكتيك الاتصالات السرية اضافة للعلنية للتعامل مع المهام الدبلوماسية الملقاة على عاتقهم ومع مختلف الاطراف الداخلية والخارجية المعنية بالمفاوضات.

لقد استعرض الكاتب (علي فياض) وبالتفاصيل الحركة الداخلية والخارجية التي اتبعها (هوتشي منه) وهو يتعامل مع القوى الفرنسية المحتلة للجنوب وكذلك وهو يقوم بتحييد (جبهة الرفض) المعارضة لسياساته بداية من الاحتواء والاشتراك في السلطة الى القضاء عليها وملاحقتها في فترة لاحقة. كما يستعرض بعض الاتفاقيات التي عقدت مع الفرنسيين منها اتفاقية آذار/ مارس التي رضي بها الفيتناميون تحت تأثير الضغط العسكري والتي منحت الفيتنام استقلالا منقوصا (ص٢٨).

ورغم تبريرات القيادة (بالخوف من اتفاق صيني فرنسي ضد فيتنام، ومن ضربات قاسية لتصفية الثورة) فقد استقبل المواطنون أخبار الاتفاق بالذهول والبرود.. بل ذهب البعض الى الهتاف بسقوط حكومته والبعض الآخر يصفه بالخائن شريك الفرنسيين.. الا أن هوتشي منه استطاع أن يسيطر على مشاعر الناس المحتشدين بكلمات بسيطة.. "زهرة شبابي ضاعت.. وأنتم تعرفون في أعماقكم أنني لا يمكن أن أبيع بلدي أو أبيعكم.. وأنني أقسم لكم أنني لم أبيعكم". ولحظتها ـ وكما قال بعض الحضور. بدأت دموع الجماهير وقائدها تنهمر.. (ص٤٠ـ٤١)..

وتتكرر ذات المواقف عندما يغامر (هوتشي منه) وحيدا، ورغم رفض رئيس فريق مفاوضيه وكل رفاقه، بالتوقيع على اتفاقية مؤقتة/ اتفاقية باريس/ اعتبرها الفيتناميون والفرنسيون مفاجأة لهم للموافقة على (شروط مهينة لدولة مستقلة وثورية..).. وينقل عن (هوتشي منه) قوله للفرنسيين (اياكم ان تدعوني أعود الى شعبي وجعبتي فارغة.. سلموني شيء ما على الأقل لأرد به على غلواء المتطرفين) (ص ٥٠)..

لقد استقبلت البلاد الفيتنامية (فام فان دونغ) رئيس الوفد المفاوض بالحماس الكبير اعتزازا بمواقفه

المتشددة في باريس، بينما كانت الاصوات تندد بالتنازل للفرنسيين وانتقاد (هوتشي منه) قبل أن يعود الى حد اتهامه بالخيانة.. (ص٥٢)..

ولكن ما أن يعود (هوتشي منه) ويقابل الجماهير ويدغدغ عواطفها.. فينطلق الحس الجماهيري بأن قائدها لن يخون، وأن في وجوده الشخصي على رأس العمل تشعر بالامان، ويقولون انما هي الثقة المطلقة التي لا تخضع للحسابات التفصيلية.. يقسم (القائد) أمام شعبه أن فيتنام سوف تصبح مستقلة وأن توحيد الوطن سيتم عاجلا ام آجلا.. وأنه لن يستطيب طعاما ولن ينعم بنوم آمن طالما الوطن ممزق والمواطنون يتعذبون.. (ص٥٣)..

وتحقق قسم (هوتشي منه) بعد ربع قرن من النضال!!..

وفي محطة أخرى وبعد أن أقر البرلمان الفرنسي (٦ آذار ١٩٤٧) سياسة اقامة اتحاد فيدرالي لدويلات ذات حكم ذاتي مستقلة داخل الاتحاد الفرنسي (دول/ الهند الصينية) وبعد المفاوضات والشروط المهينة التي قدمها الفرنسيون.. يسقط هوتشي منه أوهام التسوية قائلا (ان بلاد الاتحاد الفرنسي لا تقبل في عضويتها الجبناء وغير الشرفاء، واذا قبلت أنا بشروطكم هذه فسأصبح جبانا). (ص٦١)..

وهكذا طويت صفحة من صفحات المفاوضات.

محطات من الفصل الثاني:

اختار الكاتب (علي فياض) التسوية المؤقتة، كعنوان للفصل الثاني من الكتاب ويعالج الفترة حتى عام ١٩٥٤، حيث عقد مؤتمر جنيف وأصدر في جلسته الأخيرة ٧/٢١ وثيقتين أولاهما تتعلق بترتيبات وقف اطلاق النار وفصل القوات ووقعها الفرنسيون والفيتناميون بصفتهما المتحاربين الرئيسيين في الساحة، أما الوثيقة الثانية فهي عبارة عن الجانب السياسي وجاءت على شكل البيان الختامي للمؤتمر ولم يوقعها أحد، وجرى التصويت عليها بطريقة (تفقد الاعضاء).

نصت الاتفاقية العسكرية على وقف اطلاق النار، واعتبار خط العرض/١٧/ شمالا خطا للهدنة العسكرية، واعادة تجميع وتنظيم القوات المتحاربة في منطقتين رئيسيتين الفيتنامية شمال الخط المذكور والفرنسية جنوبه، ووضع برنامج زمني لعمليات التجمع في الأقاليم والمناطق الداخلية في فترة لا تتجاوز ٣٠٠ يوم. منع اقامة قواعد عسكرية جديدة ومنع استخدام أي من المنطقتين منطلقا لاستئناف عمليات عدائية، تشكيل لجنة رقابة دولية تشرف على تنفيذ وقف اطلاق النار من (الهند وهولندا وكندا).. تحديد يوم ١٨/ ٥/ ١٩٥٥ كموعد أخير لانتقال المواطنين الفيتناميين الى المنطقة التي يرغبون العيش فيها على أن تدار الشؤون المدنية في كل من المنطقتين بواسطة الطرف صاحب القوات التي تتجمع فيها..

أما البيان السياسي (الختامي) ـ الذي شمل ١٢ فقرة ـ فقد تطرق الى أبرز بنود الاتفاقيات العسكرية وأعاد التأكيد عليها، كما تحدث عن قضيتين رئيسيتين هامتين: هما احترام استقلال وسيادة ووحدة أراضي فيتنام وكوريا ولاوس واجراء الانتخابات العامة الحرة.. بالاضافة الى عزم فرنسا سحب قواتها من النطقة. (ص٨٨).

وقد سجلت نهاية المؤتمر الذي استمر ٧٨ يوما حادثين هامين أولهما تحفظ المندوب الامريكي وعدم استعداده للاشتراك في الاعلان الذي توصل اليه المؤتمر وخاصة مسألة الانتخابات العامة التي ربطها بانتخابات حرة تشرف عليها الأمم المتحدة، وأعلن مساندة الولايات المتحدة لتوحيد البلاد.. أما الحدث الثاني فكان موقف وزير خارجية فيتنام الجنوبية الذي اعتبر نتائج المؤتمر (كارثية وغير اخلاقية) وأن (بلاده غير ملتزمة بالاتفاقيات) وحاول أن يسجل كلمته كوثيقة في المؤتمر الا أن طلبه رفض، فأبرق الى رئيس حكومته معلنا استقالته قائلا (لقد حاربنا جيدا ضد التقسيم، ومن أجل منطقة محايدة للكاثوليك، لكن بسبب عداء العدو، وغدر الصديق المزيف، كان موقفنا صعب، نعرب لكم عن عميق أسفنا لهذا الفشل ونقدم لكم استقالتنا (ص٩٢).

ما ان أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية الاتفاقات، وغادرت خلال ثلاثة اشهر آخر فلول القوات الفرنسية الشمال الفيتنامي في آيار/ مايو ١٩٥٥، وبذلك تحررت مناطق شمال خط عرض ١٧ شمالا، بعد أن تكبدت القوات الفرنسية التابعة وأغلبية أكثر من ٣٢٠ ألف قتيل وجريح حسب المصادر الفيتنامية.. ولم يتبق لفرنسا خلال الشهور التي اعقبت اتفاقيات جنيف سوى بعض المصالح الاقتصادية في شمال فيتنام، وخلال أقل من عام قامت حكومة هانوي الثورية بالتخلص منها، اما

عن طريق الشراء أو التأميم وانتهى الوجود الفرنسي شمالا.. (ص٩٤).

أما في الجنوب فقد تآمر الأمريكيون على الفرنسيين وضغطوا عليهم فأقدم الفرنسيون على سلسلة من التنازلات لصالح الحكومة الجنوبية ولصالح الامريكيين حتى ١٩٥٦/٤/٨ حيث غادر آخر جندي فرنسي / الهند/ الصينية..

خاض المفاوض الفيتنامي مؤتمر جنيف، وخلفه انتصار تحرير (ديان بيان فو) والتي أظهرت للفيتناميين مدى تفكك الحلف الغربي الذي ترك الفرنسيين في المعركة التي قال دالاس عنها بعدئذ "ان ديان بيان فو، كانت حسنة مخفية فقد أصبح لدينا الآن في المنطقة قاعدة خالصة بدون مظلة استعمارية.. كما أن الطريق أمام مشروع العمل الموحد قد أخليت من العقبات الفرنسية والبريطانية ويمكن الآن الانطلاق نحو بناء حلف جنوب شرق آسيا."

كما أن تطور الموقف الحليف للفيتناميين كان يوحي بعدم قدرة استمرار الصين بتقديم مساعدات مكشوفة للفيتناميين. اذا دخلت الولايات المتحدة طرفا مباشرا في الصراع (ص١٠٨).. لا سيما أن رئاسة الاركان الامريكية كانت قد أعدت خطة لردع الصين اذا ما واصلت تدخلها في الحرب الفيتنامية (ص١٠٩)...

لم يكن سهلا على القيادة الفيتنامية أن تواجه الشعب الفيتنامي - بعد كل التثقيف والتعبئة - وتدعوه للقبول والموافقة على (نصف) استقلال، ووحدة (موعودة) وسلام (غير أكيد) للهند الصينية..

لقد طرأ تغير كبير على المهمات والشعارات والتحالفات السابقة..

فالنضال ضد الفرنسيين يستبدل بالنضال ضد الامبرياليين الامريكيين، وشعار (المقاومة حتى النهاية.. حتى النصر) يستبدل بشعار جديد هو (النضال من أجل السلام والوحدة والاستقلال والديمقراطية)) (ص١١١).

لقد عالج هوتشي منه، الاتجاه المتطرف الذي يدعو الى مواصلة القتال مهما كان الثمن وحتى النهاية واعتبر ذلك انحرافا يساريا (ان العمل الدبلوماسي يعتبر ساحة نضالية كما هي أرض المعركة لتحقيق نفس الهدف) (ص١١٢).

كما أن هوتشي منه اعتبر البعض منحرفين يمينيين هم اصحاب التنازلات الكبيرة للعدو وحل المشكلة مهما كانت الشروط وهؤلاء يريدون حياة هادئة سهلة لا يثقون بقوة الشعب، وتبادرت روحهم النضالية، ففقدوا القدرة على مواجهة الصعاب. وحذر من خطورة الاتجاهين معا). وهكذا اعتبر الشعب تنازلات الوفد الفيتنامي في جنيف، انتصارا كبيرا له.. وهكذا كان..

الفصل الثالث دبلوماسية النعوش الطائرة

يحتوي الفصل الثالث من الكتاب على ثلاثة موضوعات مترابطة تبين مراحل النضال العسكري والدبلوماسي للفيتناميين على الجبهة الجنوبية ضد الامبرياليين الامريكيين والتي استمرت ١٥ عاما استخدم الامريكيون خلالها أقصى ما يملكون من قوة بشرية وأسلحة ومعدات (دون النووية) واستعانوا بألمع جنرالاتهم واستراتيجيهم، لكنهم لم يستطيعوا تجنب الهزيمة. ان (دبلوماسية القوة) التي اعتمدتها الادارة الامريكية لتلقين الفيتناميين درسا قاسيا لم تستطع منع (دبلوماسية النعوش الطائرة) عبر المحيط من محاصرة البيت الأبيض وشل حركة البنتاغون بحث اصبح ممكنا للمفاوضات أن تؤدي الى اتفاقية باريس التاريخية (ص١١٥).

لقد حرصت القيادة الفيتنامية على أن توفر للمفاوض الفيتنامي عاملين مهمين من عوامل القوة هما:

الأول: تأمين الحد الاقصى من الاستقلالية والاعتماد على الذات في ادارة الحرب كما المفاوضات.

الثاني: عدم الركون الى الضمانات الدولية والتقليل الى الحد الأقصى من تدخل القوى الخارجية السلبي. فالذي جرى في جنيف بضمانة الدول الكبرى لم ينفذ على الأرض وبقي حبرا على ورق. أما الذي تقرر في باريس فقد وجدت القوة الذاتية القادرة على ترجمته وفق رؤياها... (ص١٧١)...

لقد مرت الدبلوماسية الفيتنامية في تجربتها الثالثة بعدة مراحل متصاعدة:

١- في النصف الثاني من الخمسينات ركزت على الدعوة من أجل تطبيق اتفاقيات جنيف.

٢- أواخر الخمسينات الانتقال من الدعوة للتطبيق اتفاقيات جنيف الى التنديد بسياسات سايجون واشنطن.

٣- أوائل الستينات أخذت توفر الشرعية لنضالات

الشعب الجنوبي المسلحة.

٤- أواسط الستينات بدأت الحرب الدبلوماسية موجهة في جزء هام منها الى داخل المجتمع الامريكي.. وقد أعطتها الخسائر الامريكية المتزايدة مصداقية وفاعلية.

لقد ساعد هجوم ١٩٦٨ (هجوم الربيع - التيت) مسية الى السنة القرية (التيت) الذي أسفر عن ابادة وتشتيت (٥٠ ألف جندي بينهم عشرة آلاف جندي أمريكي وتدمير واعطاب آلاف الدبابات والآليات والطائرات، الى الاقلاع بقطار التسوية السلمية في ظل احتلال استراتيجي على الضفة الأمريكية، مكن المفاوض الفيتنامي من القيام "بدور استاذ صارم يوبخ تلميذا (مشاكسا) باعتراف كبير المفاوضين الأمريكيين". (ص١٧١).

ان من المناورات التي اتبعها الامريكيون للضغط على الفيتناميين - كما يقول كيسنجر تأخير المفاوضات لعدة شهور بسبب مشكلة اجرائية تتعلق بشكل طاولة المفاوضات وطريقة جلوس الاطراف المشاركة، حتى تدخل السوفييت واقترحوا طاولة مستديرة لا تحمل لوحات أو أعلاما أو اشارات مميزة (ص١٤٧).

لقد وضعت الدبلوماسية الفيتنامية المستندة والمطمئنة الى صلابة وضعها العسكري بعد عام ١٩٦٨ هدفا مركزيا من المفاوضات وهو اخراج العامل الامريكي من خريطة الصراع، وظلت كل التكتيكات والمناورات وحتى التنازلات التي قامت بها طوال أربع سنوات تدور لخدمة ذلك الهدف والبحث عن طريقة مناسبة (أو مشرفة) لانهاء الهزيمة العسكرية الامريكية من ناحية ولمساعدة الادارة الامريكية على تنفيذ (وعودها) بسحب قواتها العسكرية وانهاء التورط الامريكي في الحرب)... (ص١٧٢).

انه بين توقيع اتفاقية باريس ١٩٧٣ وسقوط سايغون في ١٩٧٥ كان الاختيار الحقيقي لدبلوماسية (النعوش الطائرة).. وبين يوم النصر في سايغون (التي حملت اسم هوتشي منه) واعلان اعادة توحيد شطري فيتنام واقامة جمهورية فيتنام الاشتراكية (أواسط ١٩٧٦) كانت الدبلوماسية الفيتنامية قد اقفلت ملفات التجربة الدبلوماسية الثالثة بنجاح منقطع النظير. (ص ١٦٤)

نتائج ودروس:

يختم الكاتب (علي فياض) كتابه القيم (استراتيجية التفاوض) بابراز بعض الدروس المستفادة من التجربة (الفيتنامية)..

لقد استندت التجربة الدبلوماسية الفيتنامية وخاصة في مرحلتها الثالثة الى استراتيجية ثورية متكاملة تنظيميا وعسكريا وسياسيا.. والتعامل مع العملية الدبلوماسية على اساس أنها علم سياسي له اصوله وقوانينه وشروطه الواجب توفرها عند كل مرحلة تفاوضية (ص ١٧٣).

- لم تكن المفاوضات ترفا ثوريا ولا حقلا تجريبيا بل شكلت ميدانا نضاليا مكملا ومتفاعلا مع الميادين العسكرية والتنظيمية والسياسية الاخرى.

- توفر للدبلوماسية الفيتنامية دبلوماسيون ثوريون حقيقيون، فهم لم يكونوا فريقا مترفا غريبا عن جسم الثورة بل كانوا فريقا ملتزما وجزءا متفاعلا داخل المؤسسة الثورية ولم يكن يعيبهم فقرهم أو اصفرار وجوههم أو تواضع مظهرهم الشخصي العام. كما أنهم لم يكونوا محكومين بعقدة النقص تجاه الاسماء الامريكية اللامعة.. بل كانوا يحملون كبرياء قوميا ملحوظا (ص ١٧٤).

- حافظ الفيتناميون في تجربتهم الأخيرة على مستوى التفاوض على قدم المساواة مع المرتبة الدبلوماسية لوفد العدو المفاوض ومستواه التفاوضي، بعد أن كانوا في مراحل سابقة يتزاحمون على من يجلس على طاولة المفاوضات..!!

- استندت الدبلوماسية الفيتنامية الى امكانيات بشرية ومادية وطبيعية هائلة مؤاتية مما أتاح للقيادات العسكرية والسياسية ترجمتها الى عوامل قوة.

لقد استثمر الفيتناميون - ما على أرضهم من امكانيات، من أكبر سلسلة جبلية حتى أصغر شجرة (بامبو) للضغط على المفاوض الامريكي في باريس...

انها دروس يضعها (علي فياض) امام المفاوض العربي.. ولا غنى عن قراءة الكتاب، ففيه من المفاصل والتكتيكات التي اتبعت من قبل الوفود المتفاوضة خلال مراحل (تحرير فيتنام) التي استمرت اكثر من ربع قرن، ما يمكن (اسقاطه) او الاستفادة منه، في المعركة السياسية التي تدور الآن على الجبهة الفلسطينية ■

تتمة رأينا

يـنتمي معظمهم الى اللجنة، التي وضعت تقرير (البناء من اجل السلام).

ان الاضافـات الاماسيـة التـي طرأت عـلى سيـاسة الحزب الجمهوري تجاه الشرق الاوسـط، قـد جاءت نتيجة لحرب الخليج وللعدوان السافر الذي مثنته ادارة بوش ضد العراق، بهـدف استثمـار الهيمنـة الشاملـة التي نتجت عن نهايـة الحرب البـاردة، ولكسـب الحرب الاقتصادية العالمية بالسيـطرة المطلقـة عـلى نفـط العـالم. وقـد وظف بـوش الشرعيـة الدوليـة بخبـث ودهـاء لصـالح اطماعـه التوسـعية واهدافـه العدوانيـة. ومـع اعـلان وقـف اطلاق النار، جاءت مبـادرة بـوش في خطابه للعالم في اذار ١٩٩١ حول قضية الشرق الاوسط، والتي اعتمدت على قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ ومبـدأ الارض مقابل السـلام وضمان الحقوق السياسيـة المشروعة للفلسطينيـين. والتي كانت المقدمة التي ادت الى فرض مـسيرة التسوية الراهنة، التي تسميها امريكا مسيرة السلام.

لقـد سبق انعقـاد مؤتـمر مدريد بشروطه المجحفة الى الشعـب الفلسـطيني وقضيتـه العادلـة، دفع الفلسطينيين الى المشاركة والعبور في الممـر الاجبـاري، بأمـل القدرة على تـحسين شروط هذه المشاركة من جهة، وتقليل الخسائر من جهـة ثانيـة، وتكريسمـا احتوته رسالة التطمينات الامريكية ورسالـة الدعـوة الى المؤتمر من ايجابيات في هذه المرحلة الصعبـة، خاصـة وان كـل الـدول المعنيـة في المنطقـة، استجابت بشكل متهالك الى تلبية الدعوة لمؤتمر مدريد.

لقـد استطاعـت الادارة الامريكيـة، تـجميع الاطراف المعنيـة جميعهـا في مؤتمر مدريد على اسس واحدة، هي قـرارات الشرعيـة الدوليـة ٢٤٢ و ٣٣٨ و مبـدأ الارض مقابل السلام، اضافة الى ما احتوته رسائل التطمينات لكل الاطـراف، والتـي تـميزت بأنهـا كانت واضحة وصريـحة ومعروفـة لـلجميع. فقد جاء في رسالة التطمينات الامريكية للوفـد الفلسـطيني المفـاوض مـا نصه (ان هذه التطمينات منسجمـة مـع سياسـة الولايـات المتحـدة الامريكيـة، ولا تعترض او تتناقض مع قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، اضافة الى ذلك، لن يتم تزويد احد الاطراف بتطمينات لا تعرفها جميع الاطراف الاخرى).

لقـد استـمر حوار الطرشان في مدريد وواشنطن خلال عهـد شامـير. وبدأت الجولة السادسة في عهد رابين، وهي تحمـل نـفس السمـات الشاميريـة بطريقـة اكثر دبلوماسية. ولكنهـا اكثر خطورة. فقد حصل انعطاف واضح في السياسة الامريكيـة، وصـل الى حد الانحياز الكامل لصالح الاطماع

الصهيونيـة التوسعيـة، وبمـا يتنافى مـع تعهـدات امريـكا نفسهـا، سواء التـي جاءت على لسان الرئيس بوش في اذار ١٩٩١، والتي تحدث فيها عن الامن، الذي لا يمكن ان يـتحقق بـدون تـحقيق السـلام، والـذي لا يـمكن بدوره ان يتحقق دون تحقيق العدالة.

لقـد كشفـت الـدورة السادسة للمفاوضات والتي لاتزال مـستمرة، عـن وجـود تطمينـات خاصـة للوفـد الاسرائيـلي، تتناقـض مـع مـا جـاء في رسائـل التطمينات لكل الاطراف العربيـة. فقـد اصبحـت الاسـس التي عـلى اساسهـا يـتم التفـاوض مـادة للتفـاوض، ممـا يـقوض كـل العمليـة من اسامهـا، مـا لـم تـحترم امريكـا تعهداتهـا، وتـلتزم بـدور الوسيـط ، الـذي عليـه ان يضغط على الطرف الذي يخالف الاسـس. لقد دخلت "اسرائيل" في العملية، وهي تعرف ان رسالـة التطمينـات الامريكيـة للفلسطينيـين، قـد تـضمنت الـنص التـالي : (تعتقـد الولايـات المتحـدة بـان هـذه العمليـة، يـجب ان تـخلق علاقـة تبادليـة جديـدة، بحيث يستطيع كل من الفلسطينيين والاسرائيليين ان يحترم كل منهمـا امـن الآخـر وهويتـه وحقوقـه السياسيـة، وتعتقـد ان الفلسطينيين يجب ان يحصلوا على السيطرة على قراراتهم السياسيـة، التي تمس حياتهم ومصيرهم. وفي هذا الصدد، وانسجامـا مـع السياسـة الامريكيـة القائمة منذ زمن بعيد، فاننـا لا نـستثني الكونفدراليـة مـع الاردن، كنتيجـة مـمكنة للمفاوضات حول الوضع النهائي).

هذا الموقف الامريكي الذي يعبر عن التزامه بالشرعية الدوليـة، وبحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وبالوصول الى مرحلـة الدولـة المتحـدة كونفدراليـا مع الاردن كمرحلة نهائيـة، تجعـل التطلـع نـحو البيـت الابيـض بانتظار اتخاذ اجراءاتـه وممارسـة واجباتـه. ان الدخـان الابيض الذي كان مـن المنتـظر انبعاثـه عـن الجولـة السادسة من المفاوضات، جـاء حالك السواد، مليئا بالمواقف الامريكية الحاقدة على الشعب الفلسـطيني، والتـي عبرت عنها المعلومات الواردة مـن اجواء الادارة الامريكية، وخاصة اجواء مجموعة تلاميذ كيسنجر، الذين يمسكون الان بزمام عملية التسوية.

ان استخـدام مـسيرة التسويـة كورقـة انتخابيـة لصـالح الرئيـس بـوش، باعتبارهـا احد نتائج عدوان (حفر الباطن) عـلى العـراق، تـوظف الآن بشكـل اسـتفزازي، مـن شانه ان يدمـر مستقبـل الشعـب الفلسـطيني وقضيتـه العادلـة. ان السياسـة الخارجيـة التـي تبناهـا بـوش، والتـي تفاخـر، في خطابـه فـي مؤتـمر الحزب الجمهوري، باعتمادها على القوة لفـرض السـلام، تـنذر بالخـطر الشـديد، الذي يتهدد شعبنا الفلسـطيني فـي ظـل موازين القوى الراهنة. لقد انتقد بوش

سياسـة كارتر، التي اعتمدت على تحقيق السـلام في العالم عـبر الحـوار. واعـتبر انه استطاع تحقيق هذا السلام وفرضه عـلى العـالم الشيوعـي عـبر القـوة، ممـا ادى الى تـمزق المنظومـة الاشتراكيـة وغرقهـا فـي بحـر الحروب والاقتـتال العـرقي والطـائفي والاقـليمي ...الخ. وان مـا يـطمح اليه رابيـن يعتمـد على توجهات الادارة الامريكية، التي تعتقد انـه (اذا كـان لابـد ان يـكون هنالك سلام، فانه يجب ان يـكون مـع اولئـك الذين يريدون السـلام، وليس مع اولئك الذيـن لا يريـدون السلام). وعلى الرغم من مبادرة السلام الفلسطينيـة، التـي اعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية، فان الانطبـاع الراسخ لدى الادارة الامريكية (ان منظمة التحرير الفلسطينيـة، لايمكنهـا ان تـكون شريكـا يعتمـد عليه في عمليـة السـلام، لانهـا تـضم فصائـل عديـدة، ولايـمكنها الاتفـاق عـلى توجـه محدد او اتخاذ قرار سريع.. وتسود في الادارة الامريكيـة فـكرة ان منظمـة التحريـر الفلسطينيـة، حقيقـة، غـير راغبـة فـي السـلام، ولكنهـا تريـد دورا في المباحثـات ليـس الا. ويـكمن امـل الادارة الامريكيـة في خـلق شرخ سريـع بين الفلسطينيين ، ليتمكنوا من تجاوز المنظمة، لتحقيق استقرار اكبر على المدى البعيد).

ومـن الملاحـظ ان رابيـن وقبضتـه الحديديـة، تـتجه بشكـل واضـح لتصفيـة البندقيـة الفلسطينيـة المقاتلـة في الارض المحتلـة، كمـا ان امريكـا تضغـط بكل وسائلها للتخـلص مـن فكرة الكفاح المسلح وادانتها، والترويج ضد استمرارها باعتبارها لا تجدي من جهة، وانها كانت السبب الـذي جـر المصـائب عـلى الشعب الفلسطيني. ولكن شعبنا وقيادتـه ومناضليـه، يـدركون انـه مـا كـان لـلشخصية الفلسطينيـة، ان تـبرز وان تتجسـد، وما كان للانتفاضة ان تـعبر بشكـل اسـطوري عـن مشاعـر الشعـب بـدون الكفـاح الثـوري المسـلح وجذوتـه المتقـدة. ويردد شعبنا في الارض المحتلـة وخارجهـا مقولـة حركتنـا الخالـدة .. (ان شعبا يسقـط خيـاره العسكـري لتحريـر الوطـن وحمايتـه لابـد ان يندثر).

مـن الواضـح ان الهجمـة الامريكيـة ضد منظمة التحرير الفلسطينيـة تستهـدف تصويرهـا باعتبارهـا عقبـة فـي طريق السـلام. وهـي تحـاول اظهارها كذلك عبر النكوص المتتالي والتراجـع المبرمـج عن التعهدات التي قطعتها امريكا للوفد الفلسطيني، ممـا يـدفـع المنظمـة للاعـلان عن سقوط الخط الاحـمر، وضـرورة الانسحـاب مـن النفـق الاجبـاري المظـلم الـذي لاتـلوح مـن نهايتـه ايـة بـادرة ضـوء أو اثر او رائحة لفلسـطين او القـدس. اننـا كحركـة تـحرر وطنـي وكمنظمة تحريـر وكوفـد مفـاوض يمثـل ثورة عملاقة وانتفاضة جبارة، نـدرك ان الرقـم الصعـب الـذي نمثلـه فـي المعادلة الراهنة، لا يـزال يـشكـل حـجر الاسـاس فـي كـل مسيرة التسوية، وبه فقـط يـمكن لبوش ان يقول ان المسيرة على مايرام. وعليه فـلن نـكون في موقع المتهالك الذي اوصل غيرنا الى كامب ديفيـد. علمـا ان مـا يطرحـه الاسرائيـليون على وفدنا هو اقـل مـن كامب ديفيد. ان بوش بحاجة لوجودنا في مسيرة التسويـة، ونـحن بحاجـة ماسة التى تحقيق اهدافنا الراهنة، ونطالب بوش بالالتزام بتعهداته التي وردت في مبادرته وفي رسالة التطمينات ورسالة الدعوة الى مؤتمر مدريد.

لقـد تزامـنت الدورة السادسة للمفاوضات وما تحتويها مـن ضغوطـات امريكيـة عـلى وفدنـا مع المشروع الاجرامي الجديـد ضـد العراق وضد الامة العربية بأسرها، والمتمثل في محاولـة فـرض التجزئـة على العراق الشقيق الصامد. ان بـوش الذي فشلت كل محاولاته السابقة بالعدوان الثلاثيني وبالحصـار الـذي تجـاوز السنتين الى تركيع الشعب العراقي البطـل وقيادتـه الصلبـة العنيـدة. يريـد بهـذا المشروع الامبريـالي الخطير العودة بالعالم الى مرحلة الاستعمـار السـافر وقوانينـه الجـائرة. وخـطورة هـذه المرحلة تـكمن في توظيفهـا بغطـاء الشرعيـة الدوليـة للعـدوان. ان التحـالف الثلاثـي الامريـكي - الفرنـسي - البريطاني الـذي يحـاول استثمـار نتـائج العـدوان الثلاثيني على العراق، لم يتوقف فـي مشروعـه عـنـد حـدود مصلحة انتخاب بوش للرئاسة الامريكيـة، وانمـا سيتجاوزهـا بمـا يخـدم مصـالح النظام الامبريـالي العدواني الجديـد. ولـن يـنج مـن انيـاب هـذا العـدوان حلفاؤه في حـفر البـاطن، أو من سيسكتون عن عدوانـه الجديـد عـلى العراق وعلى الشعب الفلسطيني. ان محاولـة بـوش تجزئـة العـراق تـحت غطـاء الشرعيـة الدولية، يـسير جنبـا الـى جـنب مـع محاولتـه فرض الشرعيـة على الاحتـلال الاسرائيـلي لفلسـطين كلهـا، بتكريـس الحكم الذاتـي كمرحلـة نهائيـة للحـل. وهـو مايرفضـه شعبنا الفلسـطيني الـذي يـقف بكـل طاقاتـه جنبـا الى جـنب مع الشعـب العراقـي الصامـد فـي تصديـه لـلمشروع الامبريـالي الجديـد الهـادف الى تكريـس المزيد من التجزئة والتخلف والتبعيـة فـي الوطن العربي. اننا نعلن باعلى صوتنا، صرخة فـتح ، صرخـة العاصفـة، صرخـة الثـورة حتى النصر، بالتصدي لـلمشروع الصهيونـي الامبريـالي عـلى مـستوى الامـة العربية والامـة الاسلاميـة.

(وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ سورة الأنفال

وانها لثورة حتى النصر



الصفحة الأخيرة

للقدس موازين أخرى

(١)

من رأى منكم نخلةً تنتحب؟ من شهد زيتونة تخاصم زيتها خضرتها؟ من رأى فماً يغادر شفتيه؟

ما بك، يا نجوم العرب؟ تدخلين مرحلة الامريكان "وزيتُ النجمة او الزيتونِ لا يُضيء". ويشهد حفر الباطن، ان الحفرةَ لنا، ان اليبابَ والعُقم الزمني لنا، رغم رجولة تمارس في غُرف مقفلة..

من رأى نخلة تنتحب؟ فليدخلَ في ذاته، عمرهُ، ربما اطبق اليدَ على اللغةِ الضائعة.

حفر الباطن، فأي شيء نُخفيه، العظام بارزة، والبرميل النفطي يسرعُ الى بيتِ الجميل في نيوجرسي، يمتد طولاً، يرتفعُ من فوق الحد العربي، الى سيارةٍ في الشارع العريض للوس انجلس، ما ابشعَ حالتنا، نضيء بيوتهم السرية، ونطفىء بيدينا ضوء الزيتونِ في بلادنا..

(٢)

للبصرةِ ميزان، ولسرايبفو ميزانا اخر، وللقدسِ موازين اخرى، ويقولونَ اننا ذاهبون لنظام دولي جديد.. سمعت العدالةُ ذاك التعبير، فانفجرت غيظاً..

لسرايبفو تاريخها، وذاكرتها الخصبة، ونظامهم الدولي الجديد يمقتُ التاريخ، ويتقزز من كل ذاكرةٍ خصبة، فكيف اذا كانت الذاكرة مملوءة بالاسلام والمعنى الحضاري الاخر، فتصريحُ القتل من النظام الدولي يصبح مباحاً كطلوع صباحِ يوم جديد..

اما البصرة، فنظامهم الدولي الجديد، يُعاقبها لانها ترتزُ شط العرب، فمن اباحَ لها المكان، ومن اباحَ لها ان تكون لها عينان واذنان؟ وكيف لا تسألهم كيف تنام اذا ارادت؟ وكيف تتوضأ اذا صَلت.

وعند القدسِ يكون للحكاياتِ ابعاد وتفاصيل.. فالمدينة تاريخ، وحولها كانت بدايات الانسان في تعاطيهِ مع القيم شرها وخيرها، وان كانت المدينة شاهدُ العدالة، وشاهد الانسان في نزوعه لها... القدسُ أم الوطن وخارطة اكتماله، فكل مشوارٍ بدون وصول للقدس، هو خطوة في اللاوصول..

وكلُ قيمة لا تلحظ التاريخ في جَنباتها، لا تكونُ الا قيمة رديئة..

والقدسُ هي الشاهد الملك، على النظام الدولي الجديد، على معاييره، وعلى اخلاقهِ ومعانيه.. القدسُ هي المعيار عليهم قبل ان تكون معياراً علينا في هذه اللحظة المتروعة بالحزنِ الثقيل..

اين تذهبُ الاوطان، من اين تاتي الاوطانْ، انها الاسئلة الوجع التي ترشحُ من مسامات النظام الدولي الجديد، الذي يُريد ان يضيفنا الى قائمة الهنود الحمر، ولتلك الاوجاع التي خلفها الشره الابيض لحظة امتصاصهِ لدماء الشرق وشعوبه، اه ايهُا الشرق.. انك البرميل المثقوب، والبرميل المسروق، والتعبُ الذي ينبع من يدي ابنائه، قبل ان ينبعَ من وجعِ الطغاة والطامعين..

لماذا كان الانتصارُ لسلوفانيا.. وتُترك طفلة البوسنة تغرق بدمائها..

لماذا يكونُ للبصرة طائرات الشبح تسترقَ دقاتَ انفاسها.. وتستطلع ملامح الاطفال لحظة ذهابهم الى طاولة المدرسة.

يا ابن البلاد.. هو الوطن يَحنو عليك، ان لمست نبضهُ واتيت اليه.. ان كُنت انت انت، يسقط قول النظام الجديد، على اعتابِ خطوتك القوية.. وان اغمضت عينيك، فلن يتورعوا عن سرقة الاحلام من كل القلوبْ ولن يتركوا ولو علبة كاز تضيء سراجا بسيطا..

ـ الاتصالات والمراسلات ـ

البريد الخاص ـ 1080 ص. ب. 18 تونس ـ الجمهورية التونسية ـ فاكسميل : 767599